المواطنة والسلم الاهلي في القدس الشرقية

الإشكاليات والإمكانيات في ظل الإحتلال وغياب الدولة وواقع اللجوء والتشرذم

شباط 2018

ACT Jerusalem القدس
للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات

المواطنة والسلم الاهلي في القدس الشرقية

الإشكاليات والإمكانيات في ظل الإحتلال وغياب الدولة وواقع اللجوء والتشرذم

وليد سالم

مرشح للدكتوراه في العلاقات الدولية في جامعة الشرق الادنى- شمال قبرص. باحث و مؤلف، ومدير مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع- القدس.

للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات

المواطنة والسلم الاهلي في القدس الشرقية

الإشكاليات والإمكانيات في ظل الإحتلال وغياب الدولة وواقع اللجوء والتشرذم

وليد سالم

جميع الحقوق محفوظة

شباط 2018

صدر عن:

مؤسسة ACT للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات

القدس – بيت حنينا – دوار الضاحية – عمارة الحرباوي – تلفون: 6507170 2 (972)

e-mail: act.adr.studies@gmail.com

www.actadr.ps

تحرير لغوي: د. رانيه فلفل

ترجمة الملخص التنفيذي من العربية للإنجليزية: هيفاء صيام

"الغلاف: لوحة "باب حطة

بريشة الفنان الفلسطيني طالب دويك

المحتويات

ملخص تنفيذي	1
مدخل	4
حدود الدراسة	6
إطار نظري : المواطنه والسلم الأهلي	7
• المواطنه	7
• مفهوم وتطبيقات السلم الاهلي وعلاقته بالمواطنة	14
• المواطنة في فلسطين	20
• المواطنه والسلم الاهلي في فلسطين	23
• المواطنه في القدس الشرقيه	26
• إسقاطات واقع المواطنة المقدسية على السلم الأهلي في المدينة	31
• الجوانب الأخرى للمواطنة والسلم الأهلي في القدس	35
• المواطنة والسلم الأهلي:من الإطار النظري إلى التكريس على الأرض	39
النتائج والتوصيات	45
المراجع	48

ملخص تنفيذي

تقدم هذه الدراسة المفاهيمية مراجعة لواقع المواطنة والسلم الأهلي وإشكالياتهما وإمكانياتهما في القدس الشرقية في ظل احتلال استيطاني استعماري، وغياب سلطة الدولة الفلسطينية على الأرض، وواقعي اللجوء والتشرذم.

تبدأ الدراسة باستعراض موجز لمفهوم المواطنة، وجوانبه السياسية والاجتماعية والقانونية والوطنية، وبمقارنته مع أوضاع الناس والرعية والمقيمين. وتميز الدراسة فيما بعد بين المواطنة، والجنسية، والقومية والهوية، وبين المفاهيم والتطبيقات المختلقة بشأنها بين الغرب وبين العالمين العربي والإسلامي.

في القسم التالي تركز الدراسة على علاقة المواطنة بالسلم الأهلي، مناظرة بأن سيادة السلم الأهلي نتاج تلقائي لسيادة قيم المواطنة ومنها قيم قبول الآخر، وقبول حقه في الاختلاف، والاعتراف بالتنوع والاحتفاء به، والاتفاق على التصريف السلمي للنزاعات بين المواطنين. وبهذا فإن السلم الأهلي يتطلب تجاوز الانقسامات ما قبل المواطنة كالعشائرية والقبلية والجهوية والطائفية والفئوية والزبائنية.

تناقش الدراسة الفرق بين المفهوم الضيق للسلم الأهلي الذي يقتصر على وقف العنف، والمفهوم الواسع له والمرتبط بتعزيز المواطنة وإرساء قيمها كمدخل لإقامة سلام أهلي مستدام.

قبل الانتقال الى النقاش المسهب حول المواطنة والسلم الأهلي في القدس الشرقية، تعرج الدراسة على المواطنة في فلسطين بوصفها مواطنة تاريخية أكدها قانون الجنسية الفلسطيني لعام ١٩٢٥، وتعديله لعام ١٩٣١. كما أكد قرار الأمم المتحددة على حق المواطنين الذين هجروا وأصبحوا لاجئين بالعودة . ويتطرق هذا القسم ايضا لسياسات تغييب المواطنة التي اعتمدها الاحتلال بعد عام ١٩٦٧، والتسميات التي أطلقها على مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بهدف شرذمة وتقسيم الشعب الفلسطيني وإنكار مواطنته في بلده.

ثم تتطرق الدراسة لقضايا السلم الأهلي في فلسطين وأثر كل من الاستعمار الاستيطاني، والانقسامات الفلسطينية الداخلية عليها، و إلى بعض مظاهر غياب السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني مثل الاحتراب الفصائلي، والعشائري، والجهوي.

تسهب الدراسة في عرض قضايا المواطنة الفلسطينية في القدس بدءًا من تغييب **الاحتلال** لها، عبر **تعريفه للفلسطينيين المقدسيين على أنهم " مواطنون أردنيون مقيمون في دولة اسرائيل"** نازعا بهذه الطريقة ارتباطهم بالأرض التي قام بضمها قسرا إلى دولته، هذا فضلا عن التهجير والاقتلاع، وإغلاق و/أو أسرلة المؤسسات، وتهويد الأرض، وإخضاع من تبقى في القدس من الفلسطينيين بعد ذلك إلى إجراءات العزل والتمييز سياسيا، وإداريا، واقتصاديا، واجتماعيا، ناهيك عن فصلهم عن المواطنين الفلسطينيين في الضفة وغزه عبر سياسة الاغلاق والعزل والتوسع الاستيطاني حول القدس وفيها.

تناقش الدراسة بعد ذلك إسقاطات واقع المواطنة في القدس الشرقية على واقع السلم الأهلي فيها حيث نشأت من جهة قضايا في السلم الأهلي بين المقدسيين والسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب تأجيل موضوع القدس في المفاوضات مع الاحتلال، وما ترتب عليه من قضايا أخرى ذات صلة بعدم

خضوع القدس الشرقية للولاية القضائية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن جهة أخرى نشأ انشطار في الهوية، وانقسامات اجتماعية متعددة الاتجاهات ترتب عنها توترات واحتقانات، كما تعززت حالة التذرير (الذاتية/ الأنا المفرطة) كأنها تسعى لمصالحها الخاصة على حساب العامة. وتشرذم المجتمع المدني ما قوض من فاعلية القيادات الوطنية والمرجعيات السياسية في حل قضايا القدس ومواطنيها.

في قسمها الأخير تتطرق الدراسة الى مبادرات تعزيز المواطنة والسلم الأهلي، والتي لم تتسم بصفة الاستدامة والتواصل، داعية إلى الانتقال من مبادرات المواطنة والسلم الأهلي إلى تكريسهما على الأرض، معتبرة أن **الخطوة المفتاحية بهذا الاتجاه تتمثل في تعزيز المشاركة وقيمها على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والإعلامية**، على أن يترافق ذلك مع تطوير أجندة بحثية وسياساتية، وبرامج عمل؛ للنهوض بالمواطنة والسلم الاهلي في القدس بوصفهما رافعتين للنجاح في التحرر الوطني من الاستعمار الاستيطاني من جهة، وللنجاح في البناء الوطني للدولة الفلسطينية المستقلة كدولة مواطنة يسودها السلم الأهلي المعزز بقيم المواطنة.

مدخل

تهدف هذه الدراسة الى تقصي العلاقة بين مكونين هما المواطنة والسلم الاهلي بأوجهه المختلفة سياسيا وقانونيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، في واقع القدس الشرقية تحت الاحتلال الاسرائيلي العسكري، المترافق مع استعمار استيطاني ينتهج أساليب الاقتلاع والإحلال، ما يولد حالات لجوء جديدة تضاف للحالات السابقة.

يواجه هذا النوع من البحوث اشكاليات معقدة وعويصة نظريا وعمليا: فمن الناحية النظرية دأبت الدراسات المتعلقة بالمواطنة والسلم الاهلي الى ربط وجود هذين المكونين بوجود الدولة المستقلة وذات السيادة. وعليه فإن سؤال هذه الدراسة النظري هو بأي معنى يمكن - فلسطينيا - الحديث عن هذين المكونين في غياب الدولة الفلسطينية وغياب سلطتها على ارض القدس وفلسطينييها؟ وهل هذين المكونين قابلان أصلا للوجود في ظل غياب الدولة؟ علما ان المسألة تصبح أشد تعقيدا اذا ما أضفنا البعد الاخر المتعلق باللجوء الفلسطيني، حيث يتأتى السؤال عما اذا كان ممكنا بناء المواطنة في القدس - موضوع بحثنا - فيما قسم من مواطنيها مشتتين في شتى ارجاء الارض؟ ويشتد مستوى التعقيد اذا ما اضفنا التشرذم الداخلي للمجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

أما من الناحيه العمليه فإن هنالك سؤالين:

السؤال الاول يتمثل في واقع المواطنة والسلم الاهلي في القدس وكيفية تعزيزهما في ظل التناقض الحاد القائم على الارض بين السيادة الفلسطينية الكامنة، وبين السيادة الاسرائيلية غير الشرعية المفروضة.

اما السؤال الثاني فيتعلق بواقع وكيفيات تعزيز هذين المكونين اجتماعيا ومجتمعيا وقانونيا واقتصاديا وفكريا وثقافيا من اجل تقوية المناعة الوطنية في مواجهة الاحتلال من جهة، ومن اجل توطيد اللحمة الداخلية للمجتمع الفلسطيني المقدسي وبناء عافيته المبنية على قيم التسامح والتضامن وقبول الآخر والاحتفاء بالتنوع والمشاركة والروح المنفتحة الطوعية والتطوعية الخلاقة، كما والمبنية على منهجية حل وتصريف النزاعات الداخلية بالوسائل السلمية.

تعالج الدراسة هذه الاسئلة النظرية والعملية بالاستناد الى الدراسات النظرية، والدراسات السابقة حول المواطنة في فلسطين والقدس، هذا اضافة إلى نتائج مناقشات ندوتين عقدتا مع مجموعة مختارة من المقدسيين.

تبدأ الدراسة بعرض موجز للنقاش النظري حول العلاقة بين المواطنة وبين السلم الاهلي وتطبيقاتها في ظل الدولة. يلي ذلك مناقشة مدى وكيفية انطباق هذه المفاهيم على الحالة الفلسطينية بشكل عام، وعلى القدس بشكل خاص. ثم سيصار الى تشريح مكثف لحالة هذين المكونين في واقع القدس الشرقية. وتنتهي الدراسة باقتراح بدائل عامة لتنمية هذين المكونين سياسيا، قانونيا، اقتصاديا، اجتماعيا ومجتمعيا، وفكريا وثقافيا.

تقوم هذه الدراسة على محاججتين :

الاولى أن اطار المواطنة والسلم الاهلي في فلسطين، ومنها القدس، محكوم بوجود احتلال استعماري استيطاني يواجهه مجتمع منقسم ومتشرذم داخليا؛ والثانية ان المواطنة والسلم الاهلي يمكن استخدامهما كرافعة من اجل التحرر الوطني، والبناء الوطني للدولة الفلسطينية المستقلة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا في آن معا.

حدود الدراسة

لكل دراسة حدود معينة، حيث تركز دراستنا على الجوانب السياسية والاجتماعية والقانونية للمواطنة الفلسطينية في القدس، فيما تترك امورا اخرى للبحث اللاحق مثل : الكيفيات القانونية لسريان السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية خاصة بعد اعتراف الامم المتحدة بفلسطين كدولة عام 2012، كما انها تترك لأوراق سياسات لاحقة تطوير خيارات وخيارات بديلة وبرامج عملية مبنية على هذه الدراسة وغيرها .

أما المحدد الثاني، فهو أنها دراسة كيفية استهلالية مفاهيمية تهدف لتوضيح وتأصيل المفاهيم خلف التضارب القائم بين معانيها، كما أنها تقدم تحليلا مكثفا لقضايا المواطنة والسلم الأهلي في القدس، وتقترح اجندة عمل حول موضوع البحث، ولكنها – في الوقت ذاته - تفتح الباب لدراسات عينية لاحقة، وهذه الاخيرة سيكون من أول مهماتها معالجة النقص في المعلومات الإحصائية حول مختلف جوانب العنف والتعديات المهددة للسلم الاهلي في القدس الشرقية، فضلا عن معالجة التضارب بين الأرقام والمعلومات، وأخيرا تكوين حقل دراسي فلسطيني حول هذا الموضوع يرد على الدراسات الأكاديمية الإسرائيلية الغزيرة المتوفرة - كما لاحظ الباحث - سيما عن العنف في القدس الشرقية والقدس ككل، ومقارنته ايضا بالعنف الممارس في مدن مختلفة من العالم، خاصة المدن الموجودة في مناطق نزاع.

إطار نظري: المواطنه والسلم الأهلي

المواطنه

تعرف المواطنه على انها «علاقة قانونيه من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والدوله»(مواطن ١٩٩٤).

ويضيف كليفورد أوين بأنها « توحي ضمنيا بعضوية في مجتمع محدد بغاية أساسيه»(بانفيلد وآخرون، ١٩٩٤ ، ص.١.١).

ويضيف الاعلان العالمي لحقوق الانسان بعدا ثالثا لتعريف المواطنه يتعلق بالارتباط بالبلد(الوطن/ الموطن/ الديار كمترادفات)، حيث تشير المادة (3) فقرة (2) منه إلى أنه :» يحق لكل فرد ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه». وبنفس الاتجاه ترى ديانا اوين ان المواطنه هي « حالة قانونية او هوية محددة»(اوين،٢..٤، وسلامه ٢.١٣، ص.٥٦).

وبالنسبة لأوين فإن المواطنه **كحالة قانونية** تعني الارتباط بأمة أو بدولة أو بمجتمع محلي معين. اما **كحالة سياسية** فهي تعني هوية سياسية قائمة على الانتماء لأمة، او دولة ، أو مجتمع محلي معين . وبهذا تكون اوين قد اضافت **الانتماء الى ألأمه والمجتمع المحلي الى جانب العلاقة مع الدولة والمجتمع والبلد(الوطن)**، ويتسق ذلك مع مفهوم المواطنة في الدولة القومية كما سيصار الى عرضه ادناه.

وبالاستناد لما تقدم، فقد استنتج الباحث ، أن المواطنة تشمل ثلاثة أوجه: الوجه الاول: علاقة قانونية من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والدولة والمجتمع والوطن. الثاني: علاقة عضوية من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والمجتمع (وكذلك بالامة حسب اوين). والثالث: علاقة انتماء بين المواطن والوطن (سالم ،١٩٩٧، ٢..٩، ٢.١.).

وفي هذا الاطار ترتبط المواطنة بالمسؤولية عن ممارسة حقوقها، فأول واجبات المواطن هو واجب المطالبة بحقه والدفاع عنه وحمايته والتصرف وفقه. ويلي ذلك واجب الدفاع عن كافة الحقوق المنصوص عليها دستوريا للمواطن والتي يجب ان تكون متسقة مع الشرعة الدولية لحقوق الانسان.

كما تترتب المشاركة عن المواطنة، بما هي مشاركة يفترض أن تكون بين متساويين، وذلك في كل مجالات الحياة. وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى النقد النسوي للمواطنة (شانتال موف وغيرها) سيما عندما يتم حصرها في الحيّز العام السياسي الذي يسيطر عليه الذكور، فيما يتم اخراج الحيز الاجتماعي العام والخاص سواء بسواء من نطاق المواطنة مؤديا بالنتيجة الى اخراج المرأة من عداد المواطنة(الشوربجي،١٩٩٥).

بناءً على ذلك يجدر التركيز على المواطنة كمشاركة في كافة مجالات حياة المجتمع وعدم حصرها بالجانب السياسي فقط.

وتعود كلمة citizen الانجليزية التي تعني المواطن، إلى كلمة civis الإغريقية القديمة التي كانت تعني الشخص القاطن في المدينة(civitas). ومن كلمة civis اشتقت كلمة civil والتي تترجم الى العربية على انها" مدني"، والأدق هو كلمة " مواطنيّ" مع التشديد على الياء، أي ما يمت بصلة إلى كل مبادرات وأفعال المواطنين الجماعية.

ومن هنا يمكن تعريف " مدنية المجتمع" على انها تتعلق بمدى انتشار وتعزز المواطنة فيه (سالم ١٩٩٧).

ويختلف المواطن عن الانسان، بأن ذلك الأخير يمكن ان يكون كذلك بدون أن تكون له عضوية في الدولة والمجتمع ووطن محدد.

كما تختلف المواطنة عن الإقامة، حيث ان المقيم يتمتع بحق الاقامة لأمد محدد يطول أو يقصر حسب القوانين المختلفة للدول، وهذا الحق قابل ايضا للسحب والالغاء. أما المواطنة فهي عقد اجتماعي دائم لا تستطيع الدولة إلغاءه بقرار منها إلا كخرق منها لحقوق الانسان والقواعد الدستورية، كما أنه حق لا يزول بمغادرة المواطن لبلده، حيث يحق له العودة للبلد كما أفادت المادة (13) فقرة (2) أعلاه من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونميز بين المواطنة والمواطنة الديموقراطية، حيث يكون المواطن مرجعية الحكام في المواطنة الديموقراطية، سيما عندم يتم تطبيقها في إطار نظام ليبرالي يحترم حقوق الأفراد والجماعات ويحميها، كبديل عن النظام الديموقراطي البحت، بوصفه مجرد نظام للحكم وفق إرادة الأغلبية، وليس نظاما للحياة وحقوق الأفراد والجماعات (انظر/ ي سعيد زيداني، ١٩٩٠، ١٩٩٣، و١٩٩٤، وسري نسيبه، ١٩٩٦). كما ان هناك تميز اخر بين هذين النوعين من

المواطنة حيث الاولى تغلق المواطنة امام اولئك الذين ليسوا اعضاء في المجموعة القومية، فيما الثانية تفتحها امامهم (انظر/ي لاحقا).

وتختلف المواطنة ايضا عن الرعية كون الرعية بأحد معانيها تشير إلى subject وتعني التبعية للحاكم الذي هو مرجعيتها، اما المواطنة فهي مصدر شرعية الحكم ومرجعيته، ومن هنا فقد رفع القائد الوطني المصري سعد زغلول شعار "مواطنون لا رعايا" اثناء الثورة المصرية عام 1919، مطالبا بالمواطنة المصرية بديلا عن الرعاية البريطانية.

وأخيرا هنالك سجال أكاديمي حول العلاقة بين المواطنة (Citizenship) والجنسية (Nationality)، حيث يعتبرهما الباحث اليهودي الفلسطيني أوري ديفيس شيئا واحدا (ديفيس ١٩٩٧). حتى انه يحيل كليهما الى الكلمة الانجليزية citizenship فيما يترجم كلمة nationality التي تستعملها غالبية اللغات للتعبير عما نسميه بالعربية "الجنسية " لكنه يترجمها على انها "القومية". ويرى ديفيس ان الجنسية / المواطنة هي "شهادة يمكن لمسها"، اي يمكن التعبير عنها بوثائق كجواز السفر مثلا (ديفيس 1997 ص 55).

وهنا فان الاسئلة لديفيس تتعلق أولا بالمواطنة التاريخية، وحق الاحتفاظ بها. فكيف سيتم ذلك مع جعل الجنسية والمواطنة شيئا واحدا؟ ثانيا في ظل العولمة، تزايدت الهجرة وحركات انتقال المواطنين من بلد إلى آخر، فيما يحافظ المهاجرون على صلاتهم ببلدانهم الأصلية سواء حافظوا على جنسيتها ضمن وضع من ازدواجية الجنسية أم لم يحافظوا عليها. فكيف يعالج ديفيس هذه الحالات.

ويرتبط هذا الموضوع بطرق اكتساب الجنسية، حيث إن الدراسات القانونية حول ذلك تشير إلى ثلاث طرائق لاكتساب الجنسية: الاولى حسب مكان الولادة، والثانية حسب النسب والنسل (الولادة من أب أو أم له/ لها جنسية معينة بغض النظر عن مكان الولادة)، والثالثة والأخيرة حسب الهجرة والتجنس. وقد اعتمدت اسرائيل طريقة رابعة غير متعارف عليها تقضي بمنح المواطنة والجنسية الإسرائيلية لليهود بمجرد " عودتهم" إلى اسرائيل، وذلك وفق " قانون العودة لإسرائيل لعام ١٩٥٠ " والذي تبعه " قانون الدخول الى اسرائيل لعام ١٩٥٢ " منظما لدخول " ألأجانب" إليها. وهي قوانين عنصرية تمنح الجنسية استنادا للدين فيما تحجبها عن السكان الاصليين الباقين في

وطنهم بعد قتل وتشريد القسم الاكبر منهم.

بقي في هذا العرض الموجز حول المواطنة، التطرق إلى العلاقة بين المواطنة وبين القومية، والهوية:

يرى اريكسون ان " القومية تركز على تشابه مؤيديها ثقافيا، مع ما يترتب عن ذلك من اقامة حدود بينهم وبين الاخرين الذين يعتبرون خارجيين"(اريكسون، ١٩٩٣، ص.٦). ويرى جلنر أنها" أساسا مبدأ سياسي فحواه ان الوحدة السياسية والوحدة القومية يجب ان تكونا متطابقتين"(نفس المصدر، ص.٩٩). أما أندرسون فيعتبرها في كتابه الشهير بنفس الاسم على انها " مجتمعا سياسيا متخيلا"، ولا يعني ذلك انه مخترع، وإنما يعبر هذا التعريف فقط عن واقع ان المجتمع بكافة افراده يتخيلون أنفسهم/ن مجتمعا سياسيا واحدا وذلك رغم ان الغالبية العظمى منهم لا يعرفون بعضهم البعض بشكل مباشر(أندرسون، ١٩٩١، ص.٦).

وإذا كانت القومية في الاطار الغربي تعرف بمعايير سياسية وثقافية،. فإنها قد عرفت بمعايير جغرافية، لغوية، وتاريخية، وسياسية وثقافية في السياق العربي. حيث يرى ساطع الحصري مثلا أن الأصل ورابطة الدم ليسا من أسس تكوين القومية، وفي المقابل يرى ان هنالك مفهوم تاريخي حضاري للقومية المؤسسة للأمة العربية ساهم في تطويرها ايضا غير العرب القاطنين في الوطن العربي(مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص. ٢١٣).

وترى حركة القوميين العرب ان القومية" هي القوة المحركة وراء التاريخ"(نفس المصدر، ص. ١٨٦). ويرى حزب البعث في العروبة (القومية العربية) على أنها" وجود في التاريخ"(نفسه، ص.٢٤٨). واخيرا يراها ميشيل عفلق على انها" للشعب كالاسم للشخص، والملامح للوجه"(نفسه، ص١٨٣).

تثير هذه الاقتباسات العربية مسألة الفوارق بين نشوء القومية في الغرب في اطار التحول من الإقطاع الى الرأسمالية ونشوء الدولة القومية ومعها مواطنتها. وبين الوطن العربي حيث نشأت القومية العربية تاريخيا في اطار القبيلة العربية القديمة، كما ودول قديمة كدولتي الغساسنة والمناذرة، ثم جاءت الدولة الاسلامية لتعززها كما ذهب إليه دعاة الفكر القومي العربي.

ولهذا التمايز تأثير بيِّن على مسألة المواطنة، حيث أنها نشأت في الغرب في اطار الوحدة السياسية والثقافية للدول القومية. أما في العالم العربي فقد

نشأت تجربة لبناء المواطنة في المدينة المنورة وفقا لصحيفة المدينة التي قدمها الرسول وتضمنت اعتبار كل من يسكن المدينة امة واحدة بغض النظر عن اختلاف انتماءاتهم الاثنية والدينية، وقال بالحقوق المتساوية لأعضاء هذه الامة بما في ذلك حرية الاعتقاد والحق في حماية الأنفس ووالأموال والأعراض واماكن العبادة وشتى الحريات، مقابل الولاء الكامل للوطن والانتماء الخالص للمجتمع والدولة والامة (عفيفي، 2014،ص 277). وسار الخلفاء الراشدون على هاذا المنهج، اما منذ عهد الدولة الاموية فصاعدا فقد نشأت ممارسة اخرى مختلفة حيث اعتبر المواطنون" رعايا" للدولة المركزية. هنا شكل الولاء والتبعية للحاكم أساس " العقد الاجتماعي المفروض"، أما في الغرب فكان العقد الاجتماعي عهدا يتضمن حقوقا وواجبات متبادلة بين المواطن الناشئ والدولة الناشئة على أنقاض المجتمع الاقطاعي السابق، وهو ما يتسق ايضا مع منهج الرسول في المدينة المنورة .

في كلا الحالتين اي انه هنالك ولاء تم فرضه، في الغرب هو الولاء للهوية السياسية والثقافية التي تم تخليقها، بما يجعلها إقصائية لأي آخر لا يتوافق معها. أما في العالم العربي فقد نشأ ولاء مشخصن للحاكم/ القائد/ الزعيم الذي يدخل من يرى، ويقصي من لا يريد من عداد الرعية التابعة له.

هذان النموذجان وصلا مع العولمة الى أزمة. في الغرب هي أزمة التحول من الدولة القومية الى الدولة لكل مواطنيها، وهو ما رفضته بريطانيا التي آثرت الانسحاب من الاتحاد الاوروبي بفعل ذلك، كما يرفضه ايضا اليمين الشعبوي الأوروبي.

أما في العالم العربي، فقد جاءت احداث " الربيع العربي" لتطرح على رأس الأجندة مسألة الانتقال من الأنظمة الرعائية إلى أنظمة ديمقراطية مرجعيتها المواطن/ة. وقد وصلت عملية الانتقال هذه الى أزمة مستحكمة تتداخل فيها وتلعب في ثناياها عوامل داخلية وخارجية متشابكة interstices (كما سماها بهجت كوراني، ٢٠١٣) يشهد عليها ما يجري في سوريا والعراق وليبيا وغيرها، ولم يعد أحد يدري اذا ما كان لهذه الأزمة نهاية، وإذا ما كانت ستتمخض عن ابقاء القديم على قدمه، ام الانتقال الى العصر الديمقراطي-المواطني.

أي ان العالم بأسره يشهد اليوم معضلة الانتقال من الدولة القومية والدولة الاستبدادية الإقصائيتين إلى دولة المواطنين المتساوين بغض النظر عن

اصولهم القومية وغيرها، وهي معضلة ستستمر لعقود عديدة قادمه حتى يتسنى للنظام الجديد ان ينبثق وينمو ويترعرع.

وتزداد المسألة تعقيدا في ظل صراع الهويات القائم في غالبية مجتمعات العالم اليوم، والتي ليست الهوية القومية إلا إحداها، فهنالك الهوية الفردية والعائلية والمجتمعية والدينية والقومية والإنسانية وغيرها، كما ان للإنسان الفرد عدة هويات في الوقت ذاته تمثل مختلف جوانب شخصيته، وأبعادها وعلاقاتها.

وتفهم الهوية كما طرح ستيوارت هيل على انها" علاقة بينك وبين الآخر"، ويرى ادوارد سعيد بأن" بناء الهوية، يتضمن بناء مضادين و" آخرين"، والذين تخضع حقيقتهم دائما إلى عملية تفسير وإعادة تفسير مستمرة لتبيان اختلافاتهم عنا"(الخالدي، ١٩٩٧، ص٩و١٠).

اذن فإن الهوية كعلاقة مع الاخر يمكن ان تكون علاقة انغلاق وتجاهل وكراهية واستغلال وعداء، وفي هذه الحالة تصبح الهوية قاتلة للآخر كما ذهب امين معلوف(معلوف، ١٩٩٩). وفي المقابل هنالك الهوية المنفتحة التي تبني علاقة تفاعل وتعلم متبادل مع الاخر بغض النظر عن اختلاف الدين والجنس والعرق والقومية، او اي سبب آخر للاختلاف. وفي هذا الاطار ميز الفيلسوف مارتن بوبر بين التعامل مع الاخر كهو/هي، وبالتالي كموضوع للتضاد معه/ ا، وبين التعامل مع الاخر كأنت مما يعني التشارك والعمل المشترك مع الآخر على قاعدة علاقة الانفتاح والتفاعل والتعلم المتبادل معه/ا. (بوبر، ٢٠١٠).

وقبل الإجمال، يجدر الإشارة الى نقطه اخرى ذات اهمية في السياق العربي، وهي تتعلق بالتمييز بين الانتماء القومي العربي، والانتماء الى الامة الاسلامية والانتماء الوطني لبلد عربي بذاته، كما أضاف الاسلاميون الى هذه الثنائية انتماءً ثالثا وهو الانتماء الى الامه الاسلامية. ولم تكن العلاقة بين هذه الانتماءات/ الهويات الثلاث يوما يسيرة وبدون ان تعتريها تناقضات سالت على مذابحها دماء كثيرة، وهو موضوع لا يتسع المقام لبحثه في هذه الدراسة .

في ضوء ما تقدم تبدو العلاقة بين المواطنة والقومية علاقة داخلية وثيقة في حال كون الدولة دولة قومية. ففي هذه الحالة يكون الانتماء لقومية الدولة مكونا رئيسا من مكونات تعريف المواطنة ذاتها. أما عندما تصبح

الدولة دولة لكل مواطنيها بغض النظر عن اصولهم/ن، وهو مشروع حضاري لا زال قيد التكوين عالميا، فإن الانتماء القومي يصبح مكونا غير ذي صلة لدى تعريف المواطنة والتي تصبح والحالة هذه علاقة حقوق وواجبات متبادلة ومحددة قانونيا للمواطنين بغض النظر عن اصولهم.

ويترتب على ذلك نتائج بشأن الهوية والمواطنة، فهُوية الدولة القومية تجعلها اقل انفتاحا على الهويات الاخرى على شتى درجاتها وأنواعها، من الدولة الاقل ارتباطا بالهوية القومية(الدولة لكل مواطنيها).

ولكن ماذا عن المواطنة في ظل تعقيدات القضية الوطنية الفلسطينية؟ قبل الاجابة على هذا السؤال يجدر التطرق إلى مفهوم السلم الأهلي وتجلياته على كافة المستويات وعلاقته بالمواطنة.

مفهوم وتطبيقات السلم الاهلي وعلاقته بالمواطنة

يترتب السلم الاهلي في اي مجتمع عن وجود المواطنة (سيما المواطنة الديمقراطية) بشكل يقارب التلقائية. فالمواطنة في أحد وجوهها هي عقد اجتماعي بين الأفراد والمجموعات تتضمن اعترافها ببعضها البعض، واتفاقها على التشارك فيما بينها في شتى المجالات في اطار من التصريف السلمي للمنازعات. وهذا ليس إلا السلم الاهلي باعتباره قيما وسلوكا مشمولا في مفهوم المواطنة ذاته.

وعليه، ربما يمكن بداية المجازفة بالقول ان مجتمعات المواطنة(سيما المواطنة الديمقراطية) لا تحتاج لمفهوم السلم الأهلي كمفهوم اضافي، اذ ان مفهوم المواطنة يتضمنه. وليس ادل على هذا القول من الحقيقة القائمة بأن مصطلح " السلم الأهلي"، هو مصطلح عربي بامتياز، فيما لا يستعمل في الدول والمجتمعات التي تعززت فيها المواطنة.

في تلك المجتمعات تم الانتقال الى " الحياة المدنية" و" مدنية المجتمع". الاولى معرفة على أنها" الحياة العامة للمواطنين المنخرطين معا في الشؤون العامة، والمصالح المشتركة بين المجتمع المحلي والأمة. وتختلف الحياة المدنية عن الحياة الخاصة، او الحياة الشخصية للفرد المكرسة للسعي لتحقيق مصلحة محدده"(مركز التربية المدنية، ٢٠٠١، ص.١٧).

أما الثاني فيعبر " عن انتقال المجتمع من حالة الانقسام على أسس عشائرية وطائفية وعائلية وجهوية وفئوية إلى مجتمع مندمج ومتماسك داخليا مرتكز الى وجود مواطنين كل منهم يمثل ذاتا قانونية مستقلة عن الاخرين وتتقاطع معهم من خلال عقد اجتماعي ينظم علاقة المواطن بالمواطن من جهة، وعلاقة المواطنين بالسلطة من جهة اخرى".(سالم، ١٩٩٧).

الحياة المدنية، ومدنية المجتمع هما اذن مواطنيته اذا ما عدنا للأصل اليوناني لكلمتي مدنية ومواطنة كما سبق بيانه. ووجودها في المجتمع يكرس ما نسميه عربياً بالسلم الأهلي. وفي هذا الاطار فهما ليسا إلا ممارسة المواطنة في الحيز العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي كما سماه الفيلسوف الالماني هابرماس والذي يجمعنا معا متجاوزا الحيز الخاص الشخصي والعائلي والعشائري والقبلي والطائفي والجهوي والفئوي والزبائني لكل فرد.

واخيرا في هذه النقطة، فإن مجتمعات المواطنة سيما الغربية منها لم تعد تتمتع في العقود الأخيرة بحالة السلم الاهلي الكاملة بما هي مكون للمواطنة وممارستها، وانما نشأت فيها تناقضات واختلافات حول تعريف المواطنة بين المواطن الأصلي وبين المواطن المهاجر، كما ان موضوع الامن قد اصبح مزعزعا للسلم الاهلي بمفهومه الأضيق والمتعلق بضمان الامن الشخصي للمواطنين.

الامر مختلف في السياق العربي، فهنا توجد انقسامات من شتى الأنواع تعرقل تبلور المواطنة، وتجعل المجتمعات العربية اقرب إلى حالة مجتمعات ما قبل المواطنة.

في الادبيات حول المواطنة يجري التمييز بين التنوع السائد في مجتمعات المواطنة وبين الانقسامات والتشظي والتشرذم الذي يميز مجتمعات ما قبل المواطنة.

في الحالة الاولى هنالك التنوع الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي كأساس لتحقيق الاندماج الاجتماعي القائم على التكامل بين المتنوعين، وقيم قبول الاخر، والتسامح والمشاركة فيما بينهم.

اما في الحالة الثانية، فهنالك الانقسامات الإرثية (patrimonial) العائلية والعشائرية والقبلية والجهوية (بين المواقع الجغرافية المختلفة) والطائفية.

كما أن هنالك الانقسامات ما بعد الارثية (neopatrimonial)، والتي تشمل الانقسامات الفئوية الناجمة عن التعصب الحزبي والفصائلي، وكذلك الانقسامات الزبائنية الناجمة عن الولاءات المتباينة نحو زعيم ضد آخر داخل نفس التنظيم او الحزب.

في ظل حالة كهذه، تظهر الحاجة الى السلم الأهلي باتجاهين: الأول من اجل الدعوة والعمل لتصريف النزاعات بين الانقسامات المذكورة بشكل سلمي من جهة، وهنا يأتي اصدار وتعميم وثائق مثل مواثيق الشرف، والعهود بعدم الاقتتال والاحتكام للعنف في حل المنازعات.

أما الاتجاه الثاني فيسعى لأن يكون تكريس السلم الاهلي مدخلا للانتقال من مجتمع الانقسامات ما قبل المواطنية الى مجتمع المواطنة.

الاتجاه الاول يعنى بالمفهوم الضيق للسلم الاهلي والذي يعبأ بالسعي لوقف الاقتتال وإدارة النزاعات وإطفاء وتسوية ما ينشأ من نزاعات ولكنه لا يهتم بتغيير واقع الانقسامات الإرثية وما بعد الإرثية القائمة والانتقال الى مجتمع المواطنة.

أما الاتجاه الثاني فيسعى الى طرح موضوع السلم الاهلي بمفهومه الواسع الذي لا يكتفي بالسعي لوقف الاقتتال وإدارة النزاعات، بل يتجاوز ذلك بالدعوة لتعزيز التسامح والتنوع والمشاركة والقيم المدنية المرتبطة بها. اي بمعنى آخر يسعى هذا الاتجاه لجعل طرح السلم الاهلي ,وممارسته رافعة للانتقال إلى مجتمع المواطنة.

ومن الأمثلة على الاتجاه الأول الرأي الذي عبر عنه الكاتب والشخصية السعودية المعروفة عبد العزيز التويجري، إذ يرى أن تعزيز السلم الاهلي يتطلب التعامل مع الفتن الطائفية في العالم العربي والناتجة برأيه عن" الفهم غير السليم للمقاصد الشرعية، والتأويل المنحرف للنصوص الدينية" مع ما يترتب عن ذلك من "'انفلات ديني" كما يسميه، يقود بدوره الى " الانفلات الأمني" والذي يتمظهر في أعمال "التطرّف والإرهاب، وشيوع النزعات الطائفية، وذيوع الافكار التكفيرية"(التويجري، ٢.١٤). وهكذا فإن التويجري يحصر تحقيق السلم الاهلي بمحاربة النزعات الطائفية والأفكار التكفيرية ومكافحة الإرهاب.

وعلى غرار رؤية التويجري، يمكن النظر الى تجربة اعادة" الوئام المدني" كما سميت في الجزائر، حيث اقتصرت الأفكار التي طرحت من اجل اعادة الوئام

المدني على " اعطاء فرصة للمتورطين في اعمال ارهاب وإجرام وتخريب للاندماج مرة اخرى في المجتمع"(مادة ١ من وثيقة الوئام المدني لعام ١٩٩٩). وشملت الوثيقة اجراءات للعفو الكلي او الجزئي لمن شاركوا في اعمال عنف واجرام خلال ما سمي " بالعشرية السوداء" التي حلت بالجزائر بين ١٩٨٩ و ١٩٩٩.

وإذ أدى البطء في. اجراءات العفو إلى عودة الكثيرين إلى العنف، فقد صدرت عام ٢٠٠٥ وثيقة اخرى باسم " ميثاق السلم والمصالحة"، بعد ان خضع ايضا لاستفتاء شعبي يوم ٢٩ ايلول من عام ٢٠٠٥، وقد تضمن إلغاء المتابعات القضائية لأولئك اللذين سلموا سلاحهم، كما تضمن تعويضات " لضحايا المأساة الوطنية" كما تمت تسميتهم، وذلك بما يشمل دعم عائلات الإرهابيين. وما عدا ذلك تضمن الميثاق دعوات للتماسك الاجتماعي بدون توضيح للأسس التي تقود لذلك، حيث تم التركيز على اساس واحد وهو

اطلاق اسم " أطراف المأساة الوطنية " على الاطراف المتصارعة في الجزائر بدون توجيه الإتهام لأحد الاطراف بالمسؤولية عن هذه المأساة دون الاطراف الاخرى.(startimes.com).

وعليه فقد انحصرت التجربة الجزائرية بجانب السلم الاهلي المتعلق بكيفية إنهاء الاقتتال الداخلي، وكيفية اعادة دمج المسلحين في المجتمع، وهو ما يطلق عليه اسم DDR Disarmament' Demobilization, and reintegration. اي نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وهو ما له قواعد وطرق معتمدة من. الامم المتحدة (UN.org) .

أما الاتجاه الثاني، فهو يرى ان تحقيق سلم أهلي مستدام يتطلب بناء مجتمع ديمقراطي ليبرالي (سعيد زيداني اعلاه)، يبني المواطنة ويتبنى كافة مواثيق حقوق الانسان كالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وكافة وثائق الشرعة الدولية لحقوق الانسان، ويجعلها حقوقا للمواطنة.

مجتمع كهذا يصبح - والحالة هذه - مجتمعا تسوده القيم المدنية، أي" تلك المعتقدات التي نتمسك بها بالنسبة لنوعية السلوك المفضل والتي تسود في مجتمع مبني على المواطنة. يصبح أيضا مجتمعا يهدف إلى توفير الحرية والمساواة والعدالة والسعادة لمواطنيه بوصفها غايات تعطي وجوده معنى"(سالم، ٢٠٠٩، ص.١٠).

وبهذا يكون مجتمع قبول الاخر والتسامح والاحتفاء بالتنوع، كما وردت أسسها في " اعلان مباديء بشأن التسامح" الصادر عن اليونسكو عام ١٩٩٥، والذي يدعو الى قيام" السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين البشر"، كما انه يعرف التسامح على انه" الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الانسانية لدينا". ويتعزز كل ذلك بالمعرفة، والانفتاح والتواصل، واحترام حرية الفكر والضمير والمعتقد، وهي كلها ركائز لحلول ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

في هذا الاطار يرد الاعلان على بعض الآراء التي تعتبر التسامح ضعفا، مشيرة ان التسامح لا يعني التساهل مع من يخلون ويعتدون على حقوق الانسان، فالتسامح يتطلب التبادلية، كما انه يتطلب الدفاع عنه تجاه من يخرقونه وأحيانا يقومون بذلك باسم التسامح ذاته.

اذن فالتسامح يعطي الحق في الاختلاف، ويؤكد على المشاركة بين المختلفين، ويكون بهذا عنصر تقوية وتعزيز وتكامل . هكذا ينشأ مفهوم آخر للمناعة الوطنية لأي مجتمع لا يقوم على درء الخلاف وترديد ما يقوله الحزب الحاكم أو الزعيم الأوحد، بل يقوم على اساس ان المناعة تترتب عن احترام التنوع وتعزيزه وتوطيده وبناء الر أسمال البشري والرأسمال الاجتماعي على هذا الاساس.

وأخيرا يظهر التسامح في قبول مساواة الاخر بي فكريا ومسلكيا، سواء كان هذا الاخر رجلا او امرأة، كبيرا او صغيرا، أسودا او أبيضا، مؤمنا او غير مؤمن، وكذلك بغض النظر عن القومية والجنسية والعرق. وغير ذلك من الاختلافات التي تتطلب التسامح. وفي دول العالم ثمة معيار جديد للتسامح يتعلق بمدى الثقة بالغريب الذي تراه لأول مرة، وذلك كما تتطرق له المقاييس العالمية لدراسة الثقة.

المواطنة في فلسطين

لا يرمي هذا القسم إلى القيام باستعراض مفصل لتاريخ المواطنة في فلسطين، وهو ما كتب عنه في أماكن أخرى (على سبيل المثال لا الحصر قفيشة، ...٢. سالم ١٩٩٧. خله ١٩٨٢). ولكن الهدف هنا يتمثل بالسعي للإجابة على السؤال المتعلق بالمواطنة في فلسطين، وبأي معنى يمكن الحديث عنها؟، وذلك كتمهيد للقسم اللاحق المتعلق بالمواطنة والسلم الاهلي للقدس الشرقية وهو موضوع هذه الدراسة الرئيس.

للإجابة على هذا السؤال يمكن القول بإيجاز أن ارتباط المواطنة بفلسطين قد بدأ منذ عام ١٩١٩، وذلك مع عقد المؤتمر الفلسطيني الاول في القدس، حيث انفصلت المواطنة الفلسطينية عن المواطنة السورية، وتأكد ذلك في ميثاق ١٩٢٢، والذي نص على:

" نحن نواب الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر الخامس المنعقد في نابلس نعاهد الله والتاريخ والامة على ان نواصل السعي في سبيل استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بالذرائع المشروعة، وأنا لا نرضى بالوطن القومي والهجرة اليهودية".

تلى ذلك المؤتمر بفترة قصيرة قانون الجنسية الفلسطينية الصادر عن سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٢٥، والذي اعتبر كل من كان يقطن فلسطين حين صدور القانون فلسطينيا/ة. وقد شمل القانون الفلسطينيين العرب من خلال معيار الولادة كما منح الفلسطينيين من رعايا الدولة العثمانية السابقة الجنسية الفلسطينية في غياب الدولة الفلسطينية، وجاء تعديل القانون ذاته لعام ١٩٣١ ليؤكد على ذات الأمر (خله، ١٩٨٢، ص٣.٥-٣.٦).

بناءا على ذلك جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ليؤكد على " عودة اللاجئين إلى ديارهم" ولم يقل " إلى دولتهم" وبالتالي حفظ لهم جنسيتهم الفلسطينية التي تعود في الحالة الفلسطينية الخاصة الى الديار أو البلد وليس الى الدولة. بمعنى آخر فإن الحق في جنسية ومواطنة فلسطين يبقى قائما، كما انه قابل للاستعادة وفق منطوق القرار ١٩٤ لمن لجأوا الى خارج فلسطين بمجرد عودتهم إليها، وذلك بصرف النظر عن الدولة التي تقوم على ارضها بشكل شرعي او غير شرعي. وفي هذا الاطار طرح

العلامة القانوني الفلسطيني انيس القاسم ان الجنسية الفلسطينية قابلة للاستعادة بمجرد العودة (القاسم، ١٩٩٧).

هذا عن اللاجئين الذين سمى اوري ديفيس حالة مواطنتهم بعد اللجوء بأنها اصبحت مواطنة غائبه(ديفيس ١٩٩٦ ، ص، ٦٤). ولكن ماذا بشأن من بقوا على ارض الوطن؟.

في هذا الاطار حفظ فلسطينيو قطاع غزة تحت الادارة المصرية بين أعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ جنسيتهم الفلسطينية، فيما منحتهم الحكومة المصرية وثائق سفر من أجل تسهيل التنقل. أما الفلسطينيون الذي بقوا داخل دولة الاحتلال فقد فرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية، ولكن في وضع مواطنين " الغائبين- الحاضرين" كما اسماهم اوري ديفيس، ويعني هذا الوصف حالة" مواطنة جواز سفر ... حيث هم ملزمون بدفع الضرائب ومن حقهم الترشيح والانتخاب لكل مؤسسات الدولة، غير ان ملكيتهم لأملاكهم التي كانت مسجلة بأسمائهم وأسماء ابناء عائلاتهم حتى العام ١٩٤٨ قد صودرت، ونحو ٧٪. إن لم يكن اكثر من مجمل الاراضي المفلوحة في دولة الاحتلال هي من املاك " العائبين" أو " الغائبين الحاضرين"(نفس المصدر، ص.٦٤).

وبالانتقال الى فلسطينيي الضفة والقدس في نفس الفترة، نجد ان الاردن قد منحت فلسطينييها الجنسية الاردنية، وبقي هذا الحال قائما حتى صدور قرار فك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية عام ١٩٨٨ ، ولم يشمل فك الارتباط مدينة القدس الشرقية.

بعد عام ١٩٦٧ ، طبقت دولة الاحتلال أوضاعا متباينة لحقوق الاقامة(اقل من المواطنة) بين الضفة والقدس وغزه، ففي الضفة اعتبرت دولة الاحتلال فلسطينييها على انهم " مواطنون أردنيون مقيمون في ارض مدارة من اسرائيل" ولم تقل محتلة منها. اما فلسطينيو القدس فقد تم اعتبارهم " مواطنين اردنيون يقيمون في ارض اسرائيل، حيث تم ضم الارض ولم يجر ضم السكان الى اسرائيل. واخيرا بالنسبة لقطاع غزة، فقد تم اعتبار سكانها على انهم" مقيمون غير محددي الهوية في أراض مدارة من اسرائيل"(سالم، ١٩٩٨ ، ص٦٩).

واجهت هذه التعريفات الاسرائيلية مشكلة كبرى منذ البداية في قطاع غزه التي استمرت الجنسية الفلسطينية سارية المفعول فيها حتى عام ١٩٦٧ ،

كما واجهت مشكلة في الضفة بعد قيام الأردن بفك الارتباط معها عام ١٩٨٨، هذا فيما فرضت اسرائيل سطوتها على القدس الشرقية ولا زالت.

حصلت تغيرات على هذه الحالة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، حيث توحد الوضع بين الضفة وغزه من خلال جواز السفر الفلسطيني الذي مثل خطوة الى الامام وذلك رغم ان صدوره لكل شخص يتطلب موافقة اسرائيلية. هذا فيما بقيت مواطنة المقدسيين شائكة سياسيا، وإن كانت فلسطينيتها محسومة تاريخيا كما تم بيانه، وبقيت مواطنة لاجئي ١٩٤٨، ونازحي ١٩٦٧ بدون حل سياسي ايضا حتى اليوم.

لقاء الطاولة المستديرة الذي دعت إليه مؤسسة ACT وعقد في فندق الدار في القدس بتاريخ 2017/4/30 بهدف تطوير الدراسة، وشارك فيه مجموعة ممثلة لمركبات المجتمع الفلسطيني المقدسي، ممثلين عن القوى والفصائل، والمؤسسات، ورجال دين، ورجال إصلاح، مسيحيين ومسلمين، المرأة، الشباب، المدينة، والقرية والمخيم.

Round-table meeting organized by ACT on 30/4/2017 at AL-DAR Hotel in Jerusalem and attended by a representative group of all the components of the Palestinian society in Jerusalem including representatives of political factions, clerics, traditional reconciliation leaders, Muslims and Christians alike, in addition to women, youth, urban, rural, and refugee camps representatives.

المواطنه والسلم الاهلي في فلسطين

تبين من القسم السابق أن المواطنة الفلسطينية قائمة تاريخيا وان تبدد المجتمع لا يلغيها، وهي تعاني اليوم من واقع عدم القدرة على اعادة التجسد على الارض.

وفيما يبدو فإن هنالك عدة اشكاليات داخلية وخارجية تواجه امكانية تكريس حالة سلم اهلي وطيد في فلسطين يمكن إيجازها فيما يأتي:

فيما يتعلق بالإشكاليات الخارجية، فهي تتعلق بواقع الاحتلال الذي هو مزيج من حالة مثلثة تجمع بين الاحتلال العسكري والإستعمار الإستيطاني والفصل العنصري (الابارتهايد) (سالم، ٢.١٧) وأدوار هذا المثلث اولا في انتاج " جغرافيا الكارثة" كما سماها الكاتب اليساري المعادي للصهيونية ارئيل هندل(هندل ٢.١٢، ص ٢.٩)، وهي جغرافيا الاستيطان والجدران والحواجز ومصادرة الاراضي وهدم البيوت وفصل المزارع عن ارضه، والضفة عن القدس وكلاهما عن غزه، مما يخلق واقعا منتجا للعنف كديناميكية داخلية حتمية له. وثانيا في خلق مجتمعين أحدهما استيطاني وافد يتمتع بكافة الحقوق والثاني اصلي يخضع للقهر والتمييز على كافة المستويات. وثالثا في ابقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين قائمة تنقل أجيالها آلامها التاريخية المختزنة والمتوارثة من جيل إلى جيل، مضافا إليه رفض الاحتلال وتعنته بشان قضايا الحل النهائي كافة بما فيها القدس والحدود والمياه وغيرها اضافة لقضية اللاجئين .

يولد هذا الواقع العنف تلقائيا، وفي ظروف الانتعاش الوطني يتجه هذا العنف ضد المحتل، أما في ظروف الإحباط والتراجع والانقسام فيرتد هذا العنف داخليا، بحيث يستبطن ويستدخل الفلسطينيون عنف الاحتلال الممارس ضدهم، ويوجهون حرابهم ضد بعضهم البعض. هذا ما حدث منذ ثمانينيات القرن الماضي في الاشتباكات بالعصي والجنازير والحجارة والسكاكين بين القوى الوطنية والاسلامية في المجمع الإسلامي، والهلال الاحمر في غزه، وجامعات الضفة، ومنها بيرزيت والنجاح حينذاك. كما تكررت الاشتباكات عام ١٩٩٤ في غزة ولكن هذه المرة باستعمال السلاح.

بقيت الاشتباكات متقطعة، إلى حين حدوث الانعطاف الكبير عام ٢..٧ مع حدث

الانقلاب في غزة وما نشا عنه من انقسام وهو ما سبقه حالة انفلات أمني لعدة سنوات، حيث شهد العام ٢٠٠٣ مقتل ٥٦ فلسطينيا على خلفية الانفلات الأمني، فيما قتل ٩٣ في العام التالي، و ٢٠٠٥ خلال الشهور الاحد عشر الاولى من عام ٢٠٠٥(عبد العاطي، home.birzeit.edu) وخلال الشهور الاحد عشر الأولى من عام ٢٠٠٦ قتل ٣٢٢ شخصا، منهم ٢٣٦ في قطاع غزه و٨٦ في الضفة. وشملت خلفيات القتل الخلفية السياسية، والشجارات العائلية، وفوضى وسوء استخدام السلاح، والثأر، والشرف، والسرقة والجرائم الشخصية (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن).

ليست هذه الظواهر فريدة من نوعها خلال فترة التحرر الوطني حيث تحدث اعمال اقتتال كما حصل في اليمن الجنوبية قبل تحررها من الاستعمار الانجليزي عام ١٩٦٧. ولكن المختلف في حالتنا عن اليمن يكمن في أمرين: الاول يتمثل في استدخال أساليب الاحتلال في القمع والتقتيل واستخدامها من الفلسطينيين ضد بعضهم البعض، وهي حال سبق ان حللها كل من فرانز فانون وايمي سيزير، والبرت ميمي (انظر/ي قائمة المراجع). والثاني يتمثل بدخول التنظيمات الجهادية على الخط بعد تكونها ونشاطها سيما في قطاع غزة، سيما منذ عام ٢٠٠٧ فصاعدا.

وإذ كانت احداث ٢٠٠٧ في غزة منعطفا، فإن تأثيراتها الداخلية على المواطنة والسلم الأهلي كبيره، ويمكن إيجازها فيما يلي: اولا نشأ منظوران للمواطنة احدهما وطني والثاني إسلامي وكأنه لا جسر بينهما. وثانيا حصل انشطار في المواطنة، وارتكاس بالعودة للتقوقع ضمن الارتباطات الفئوية والزبائنية على حساب الرابط الوطني والمواطني العام. وثالثا: ترتب عن ذلك تراجع وانعدام تبادلية التسامح وقبول الاخر لصالح تعزز التعصب والانغلاق وأطروحات التخوين والتكفير. ورابعا: فتح ذلك الباب بالتالي الباب أمام انتعاش التنظيمات الجهادية وأفكارها المتطرفة سيما في قطاع غزة حيث ساهمت حروب اسرائيل الثلاث ضد القطاع (٢٠٠٨، ٢٠١٢، و٢٠١٤) في تعزيز هذا التوجهات داخل مجتمع غزه الصغير الحيز والمغلق كسجن من جميع الجهات. وخامسا: نشوء سرديتان فلسطينيتان متناقضتان حول تفسير ما جرى عام ٢٠٠٧، أهو انقلاب أم حركة تصحيح، وينسحب ذلك على كيفية التعليم حول طبيعة الهوية الفلسطينية والمواطنة من المنظورين الاسلامي والوطني، مما حول التعليم من رافعة لتعزيز السلم الاهلي الى باعث للتناحر والتشاجر

والاقتتال. سادسا: وكنتيجة لما سبق رجع الأفراد الى البنى العضوية الاولية من عائلة وعشيره يستجيرون بها لتوفير الامن والامان مما أضعف بدوره البنية الجمعية المواطنية. كما ان رياح التناحر والقتل على الهوية الدينية والطائفية والأيديولوجية الجارية على قدم وساق في العراق وسوريا واليمن ومصر تترك آثارها في فلسطين حيث يشهد المرء حالة خوف متصاعدة بين المسيحيين الفلسطينيين تعكسها ايضا كتاباتهم على صفحات الفيس بوك.

وسابعا: تعززت عسكرة المجتمع، وساد منطق ان القوة وحدها هي ما يمكنها استعادة الحقوق، وصار الاتجاه هو للحصول على الحق باليد وليس من خلال اللجوء الى اجهزة إنفاذ القانون.

تعكس دراسة اجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام ٢٠١٦ بعضا من الخلاصات المذكورة اعلاه، ويمكن الرجوع اليها، وفي القسم اللاحق سيتم تلخيص نتائجها بشأن قضايا السلم الأهلي في القدس الشرقية.

بإيجاز، لقد صرنا بعد ٥٠ سنة على الاحتلال أمام حالة من المواطنة المنفصمة التي لا تفتقر فقط الى شكلها القانوني المتمثل بعدم وجود جواز سفر فلسطيني مستقل تمنحه دولة مستقلة، ولكنه انفصام يصيب في الصميم تماسك البنية المجتمعية الفلسطينية القائمة على احترام التنوع والمشاركة والتعاون والتضامن بين المختلفين (الجانب الاجتماعي للمواطنة)، كما يصيب قيم المواطنة وملامحها الثقافية والإنسانية كحرية التعبير، وحرية العقيدة، والانفتاح الفكري وتقبل تداول الافكار بحرية بدون تخوين او تكفير او اتهام.

المواطنه في القدس الشرقيه

في جانبها القانوني-السياسي فإن هنالك دراسات كثيره قد تم وضعها حول هذا الجانب منها دراسات أسامه حلبي وغيرها(انظر/ي ثبت المراجع).

وبإيجاز لتلك الدراسات يمكن القول بأن المواطنة الفلسطينية المثبتة تاريخيا للمقدسيين قد اصبحت مواطنة مغيبة من قبل الاحتلال الاسرائيلي الذي قام بفرض عدة اجراءات فيما يتعلق بمواطنة المقدسيين.

اولا قام الاحتلال بفصل المواطنة عن الارض/ الإقليم(territory)، وذلك عبر ضم الأرض إلى دولة الاحتلال، ونزع حقوق المواطن في ملكيتها وحيازتها.

وثانيا: نزع الاحتلال المواطنة الفلسطينية ذاتها، وذلك عبر اعتباره لفلسطينيي القدس على أنهم " مواطنين اردنيين مقيمين دائمين في إسرائيل".

وينطوي هذا التعريف الاسرائيلي المفروض على أمرين: الأول منهما هو اعتبار الفلسطينيين على انهم اردنيون وذلك ضد ارادتهم. والثاني : اعتبارهم " مقيمين دائمين" في إسرائيل، مع أن ذلك هو تعبير مضلل، حيث ليس هنالك ديمومة، بل تنزع صفة الاقامة الدائمة في حال عيش المواطن المقدسي سبع سنوات خارج القدس .كما تنزع هذه الصفة " لأسباب امنية" كما جرى مع فتحية الشقاقي(نزعت إقامتها مع أنها أقامت خارج القدس لمدة ستة سنوات فقط، اي أقل بسنة من السقف المحدد اسرائيليا)، ومبارك عوض (نزعت إقامته بسبب حملته لمقاطعة المنتوجات الاسرائيلية إبان الانتفاضة الاولى) خلال سنوات الثمانينيّات من القرن الماضي، وكما حصل مع نواب حماس في المجلس التشريعي في السنوات الاخيرة. وهو ما يجعل الاقامة " الممنوحة" اسرائيليا بمثابة اقامة مؤقتة، وإن أطلق عليها اسم الاقامة الدائمة.

يجدر التنويه من جهة أخرى أن الحكومة الاردنية تمنح فلسطينيي القدس جواز سفر أردنيا مؤقتا يسمى " type P" كما يكتب عليه في صفحة الصورة والمعلومات الشخصية. ينشأ عن ذلك وضع متناقض يعتبر فيه الاحتلال المقدسيين الفلسطينيين على انهم اردنيون فيما لا تعتبرهم الاردن كذلك، والنتيجة التي تترتب عن كل ذلك هي أن المقدسيين يحتفظون من جهة بمواطنتهم التاريخية في فلسطين بجانبيها المتعلقين بالانتماء للوطن

والعضوية في المجتمع، فيما فقدوا الجنسية الفلسطينية المجسدة للجانب القانوني للمواطنة وذلك بسبب غياب الدولة التي تمنحهم هذه الجنسية. أي ان الفلسطينيين المقدسيين يعيشون حالة عديمي الجنسية واقعيا وذلك كحالة مفروضة عليهم من قوى خارجة عنهم، وهي حالة لا تلغي حقيقة جنسيتهم الفلسطينية التي اعترفت بها سلطة الانتداب البريطاني بقانون الجنسية لعام ١٩٢٥ سابق الذكر. هذا يعني أن الجنسية الفلسطينية حقيقة قائمة تاريخيا، وقامت دولة الاحتلال بنزعها، وبالتالي يصبح الموضوع اليوم هو موضوع الحق باستعادتها، وليس موضوع إنشائها وكأنها لم تكن قائمة في يوم من الأيام كما يدعي الخطاب الصهيوني".

وثالثا : أخضعت أرض القدس الى عملية تهويد عبر البناء المكثف للمستعمرات الاسرائيلية فيها، كما جرى خلق مواطنة اسرائيلية لقاطنيها في المدينة، حلت محل المواطنة الفلسطينية التي تم تغييبها " ومنحها" في المقابل صفة الاقامة المؤقتة القابلة للانتزاع لأسباب مختلفة كما تم بيانه.

أي أن شطب المواطنة الفلسطينية للمقدسيين، ونزع صلتها بالأرض، قد تلاه عملية إحلال ذات شقين: إحلال عمراني بديل من جهة في محاولة لتغيير هوية الارض وجعلها تصبح هوية اسرائيلية، ومن جهة ثانية احلال

سكاني لمواطنين اسرائيليين محل المقدسيين الذين أصبحوا مقيمين مهددين بالترحيل من المدينة في أي وقت، أو لإخراجهم من نطاق حرية الحركة فيها(مثل عزل مخيم شعفاط وكفر عقب وسمير أميس بالجدار والحواجز).

ورابعا: خضع المقدسيون لإجراءات معقدة شائكة، ذات خمسة ابعاد: أولها الترحيل من المدينة بطرق شتى منها سحب الهويات، وهدم البيوت ومصادرة الاراضي، وفرض حياة اقتصادية صعبة من فرض ضرائب باهظه وأسعار غير محتملة وبطالة للعمال والمهنيين وانعدام التسويق وغير ذلك. هذا ناهيك عن ترحيل المؤسسات الفلسطينية من المدينة عبر إغلاقها، أو فرض القيود عليها مما يجبرها على الرحيل من المدينة. أما ثانيها فهو عزل من يتبقى في القدس في احياء متناثرة منفصلة عن بعضها البعض من خلال اقامة المستعمرات الاسرائيلية في المساحات الفاصلة بينها فضلا عن إحاطتها بالمباني الاستعمارية من جميع الجوانب، وهو ما يحولها تدريجيا الى جيوب فلسطينية تتواجد داخل مدينة يهودية متنامية.

وثالثها هو التلاعب بحدود المدينة البلدية عبر اخراج مواقع فلسطينية منها، وإدخال مواقع اسرائيلية إليها، وذلك من أجل الحفاظ على الأغلبية الديمغرافية اليهودية فيها. فبعد فصل مخيم شعفاط وكفر عقب وسمير أميس عن المدينة، هنالك خطط طرحها كل من زعيم حزب العمل اسحق هيرتزوغ، والقائد العمالي السابق حاييم رامون لإخراج الأحياء العربية خارج القدس بجدران تقام حواليها، وهي خطط قد تجد لها تطبيقا مستقبلا.

مقابل ذلك يجري الحديث عن ضم مستعمرة معاليه أدوميم الى القدس، كما ان خطط القدس الكبرى تجعلها تتوسع لتصل إلى البحر الميت شاملة كافة المستعمرات المقامة هناك على حساب أراضي دولة فلسطين التي يتم قضمها بتدرج. ورابعها هو فصل الفلسطينيين المقدسيين عن فلسطينيي الضفة وغزة (بطاقة هوية مختلفة، وكذلك تقييد حرية الحركة للمقدسيين نحو الضفة، ومنعها نحو غزه، كما ومنع فلسطينيي الضفة وغزة من دخول القدس منذ فرض الاغلاق عليها في. اذار من عام ١٩٩٣) وفي مقابل عزل المقدسيين عن فلسطينيي الضفة وغزة، لم يتم دمجهم في اسرائيل عبر المواطنة الكاملة المتساوية (أو غير المتساوية كما هو حال فلسطينيي ١٩٤٨) فيها، بل بقوا في وضع معلق ليس لهم صلة معترف بها اسرائيليا بفلسطين من جهة، ولم تفرض عليهم الجنسية الاسرائيلية كما فرضت على

فلسطينيي ١٩٤٨ من جهة أخرى. وقد أدى هذا الوضع المعلق إلى مشكلات عديده للسلم الأهلي المقدسي خاصة والفلسطيني عامة كما سيتم بيانه. أما خامسها وآخرها فهو ما يتم من منع لنشوء اي مظاهر لحياة فلسطينية مستقلة في المدينة، مترابطا مع حالة تهميش وإفقار وتدمير لمقومات الحياة في المجتمعات المحلية المقدسية. وقد عزز كل هذه الممارسات رفض الاحتلال للتقدم في المسار السياسي نحو حل مع الجانب الفلسطيني ينهي الاحتلال .

في الجانب المتعلق بمنع نشوء حياة فلسطينية مستقلة في المدينة، فقد حرم فلسطينيو القدس من حرية اختيار ممثليهم بما في ذلك على المستوى الاداري، حيث تم حل مجلس أمانة القدس عام ١٩٦٧ من قبل سلطات الاحتلال، وتلى ذلك فرض البلدية الاسرائيلية كبلدية للقدس قاطبة، وهي بلدية لا تمثل المقدسيين الفلسطينيين ولذلك فهم يقاطعون الترشح والتصويت لها سواء بسواء. أما فيما يتعلق بالتمثيل السياسي فقد سمح لعدة آلاف من المقدسيين بإرسال مظاريف بريدية عادية وليس عليها اي اشارة ترمز لفلسطين من مراكز البريد الاسرائيلية محتوية على تصويتهم في الانتخابات الفلسطينية التي جرت في أعوام ١٩٩٥(رئاسية وتشريعية)، و٢٠٠٥(رئاسية)، و٢٠٠٦(تشريعية). أما الغالبية العظمى من المقدسيين فقد بقي لها خيار واحد فقط وهو التصويت للانتخابات الفلسطينية في مراكز تصويت فلسطينية خارج حدود البلدية الاسرائيلية للقدس، وفي ضوء ما راج من اشاعات وتهويل فقد استنكفت الغالبية العظمى من المقدسيين عن التصويت خشية لما قيل عن إمكانية فقدانهم لهوياتهم المقدسية إذا ما قاموا بذلك.

أما الافقار والتهميش، فلا يقوم فقط على التمييز في الخدمات المقدمة من الحكومة الاسرائيلية وبلدية القدس الاسرائيلية للقدس الشرقية كما شرحته دراسات مئير مرغليت وغيره(انظر/ي ثبت المراجع)، ولكنه يتعدى ذلك ليشمل ثلاثة جوانب أعمق من التمييز في الخدمات، وهذه الجوانب الثلاث المرتبطة ايضا بالجانب الاقتصادي للقدس هي:

اولا: التوجه لانحطاط التنمية ومنعها في القدس الشرقية(De- Development) ، كما أطلقت عليها ساره روي في كتابها حول قطاع غزه(انظر/ ي ثبت المراجع)، وتشمل اعاقة التنمية فيما تشمل فصل اقتصاد القدس عن اقتصاد الضفة

والقطاع، ومنع المشاريع المستقلة لتنمية المجتمعات المحلية المقدسية، وكذلك منع الدول المانحة من تنفيذ مشاريع لتنمية حياة الفلسطينيين المقدسيين. اضافة لذلك هنالك الفقدان المتزايد للحيز الارضي الذي يمكن ان تقام علىةالمشاريع التنموية نتيجة لمصادرة الاراضي وتوسع المستعمرات.

ثانيا: خلق اللامساواة(De - equalization) ، وذلك كمنهج قصدي موجه يتجاوز حالة اللامساواة ((inequality فهنا يتم خلق اللامساواة وتعزيزها بإجراءات قصدية تهمش الفلسطيني المقدسي سياسيا وقانونيا من خلال اعتباره مقيما وليس مواطنا، وتهمشه في التنمية والخدمات، كما تميز ضده في التعامل المؤسسي على كافة المستويات . اي لا مساواة متعمدة مخلوقة يحس بها الفلسطيني المقدسي يوميا وفي كافة مستويات حياته.

ثالثا وأخيرا: إعاقة الديمقراطية في التعامل مع الفلسطيني المقدسي (de-democratization)، وذلك عبر حرمانه من حقه في تقرير مصيره بحرية، وحرمانه من حقه في اختيار الممثلين الذي يعبرون عنه سياسيا وإداريا(سالم، ٢٠١٧).

إسقاطات واقع المواطنة المقدسية على السلم الأهلي في المدينة

نشأ عن طابع السياسات الاسرائيلية تجاه المواطنة المقدسية وقائع من التكيف والمقاومة ولدت بدورها إسقاطات على السلم الاهلي في المدينة، وكذلك على السلم الأهلي بين فلسطينيي المدينة وبين اخوانهم وأخواتهم في الضفة والقطاع.

قامت في ظل الاحتلال حالة من **التكيف الاختياري** معه من قبل أقلية من المقدسيين الذين إما حصلوا على الجنسية الاسرائيلية (العملاء ومجموعات المصالح)، أو اكتفوا بالارتباط المصلحي بمشاريع تجارية وغيرها مع الاحتلال. وتبنى هؤلاء هذا التوجه وهماً من بعضهم بأنه من الممكن الاندماج كمواطنين متساوي الحقوق مع الاسرائيليين اليهود، وهو وَهمٌ يبدده واقع التمييز ضد فلسطينيي ١٩٤٨ الباقين في وطنهم وذلك رغم فرض الجنسية الاسرائيلية عليهم. اما البعض الآخر من هؤلاء فسعى لعلاقة " تسليك مصالح" ضمن بنية علاقات القوة القائمة أخرجته من نطاق المواجهة مع الاحتلال، وخلقت فجوة بينه وبين بقية المقدسيين نشأ عنها توتر مزعزع للسلم الأهلي بينهم.

ثاني أشكال التكيف هي **التكيف الإجباري**، وهو تكيف من اجل استمرار البقاء في المدينة، كالاضطرار للحصول على رخصة من البلدية الاسرائيلية من أجل بناء بيت، أو رخصة من وزارة العدل الاسرائيلية من أجل فتح مؤسسة جديده، وهكذا، وهي أمور لا يملك المقدسي تجاهها لا حولا ولا قوة رغم قوة وطأتها عليه.

أما نمط " التكيف" الثالث فهو **التكيف عبر المقاومة**، وهو شكل يعلو ويهبط، اتخذ شكل المقاومة الشعبية والعسكرية معا في بداية سنوات الاحتلال، وانتقل عام ١٩٨٧ إلى المقاومة الشعبية، وعاد للجمع بين المقاومة الشعبية والمسلحة إبان الانتفاضة الثانية بدءا من عام ٢٠٠٠، ثم انتهى إلى أعمال فردية من المقاومة من خلال اعمال الطعن بالسكاكين والدهس بالسيارات وإطلاق النار. وقد كانت القدس مركزية في كل هذه المراحل بمشاركة ابنائها فيها، وكذلك مشاركة الوافدين اليها من الضفة من اجل تنفيذ عمليات فيها (سالم ٢٠٠٦، ولاتندرس، ١٩٩٥).

فيما يؤشر هذا النمط الثالث إلى هامشية منهج التكيف الاختياري مع الاحتلال، وفشله في خلق حالة سلم معه في ظل استمراره، فإنه يحمل في طياته بعض القضايا ذات الصِّلة بالسلم الاهلي الفلسطيني بوصفه يجب ان يكون من الجهة المقابلة رافعة ايضا لاستمرار المواجهة مع الاحتلال ومقاومته.

بكلمات أخرى، فإن السلم الأهلي مطلوب ليس فقط من اجل تحقيق التماسك الداخلي والوحدة القائمة على احترام التنوع، ولكنه مطلوب أيضا، وهو أمر غالبا ما يتم نسيانه من أجل تعزيز العمل معا ضد الاحتلال، وفي هذا المجال ظهرت في القدس مشكلات في السلم الأهلي بين المقدسيين وبين السلطة الوطنية الفلسطينية نتجت عن تأجيل اتفاقية اوسلو لموضوع القدس إلى مفاوضات المرحلة النهائية، كما وتعمقت هذه المشكلات بعد نقل المركز القيادي الفلسطيني نقلا كاملا من القدس الى رام الله بعد وفاة فيصل الحسيني وإغلاق بيت الشرق عام ٢٠٠١.

أدى اتفاق أوسلو إلى خلق حالة من عدم الثقة والتجاذب بين المقدسيين والسلطة الناشئة، حيث من جهة أحس المقدسيون أنهم قد وضعوا جانبا، وترتب عن هذا الإحساس إقبال ضعيف على المشاركة في الانتخابات الفلسطينية على سبيل المثال، وكذلك عدم ثقة بالسلطة وأجهزتها، حيث بينت الدراسة الاستطلاعية المذكورة آنفا للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية وجود نتائج مقلقة، ففي حين ان ٨١٪ من فلسطينيي القدس لا يشعرون بالأمن، فإن ٤٥ بالمئة منهم يتوجهون إلى العائلة من أجل حمايتهم، مقابل ٣٨ بالمئة فقط يتوجهون إلى الشرطة الفلسطينية . وأفاد ٤٣بالمئة انهم يعتقدون بعدم قدرة المحاكم الفلسطينية. على حل المنازعات. وقال ٦٦ بالمئة بأنهم يعانون من الجريمة، ومثلهم يعانون من التأخير على الحواجز الاسرائيلية، و٤٧ بالمئة يخافون من اعتداءات المستوطنين، و٥٤ بالمئة يخافون من فقدان الارض، و٤٨ يخافون من امكانية التهجير (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠١٦).

ومقابل عدم ثقة المقدسيين بالسلطة وشرطتها وأجهزتها الأمنية، بدون ان يقابله توجه للشرطة الاسرائيلية لمعالجة النزاعات والجرائم، بل يقابله التوجه إلى العائلة ولجان الإصلاح المحلية . مقابل ذلك تجد السلطات الفلسطينية

صعوبات في فرض القانون الفلسطيني على المقدسيين حيث إنهم ليسوا تحت سلطتها المباشرة. وقد خلق هذا الوضع حالات انتهاك للقانون الفلسطيني من بعض المقدسيين مستغلين عدم قدرة السلطة على ملاحقتهم، وهذا أدى بدوره إلى خلق حالات احتقان مهددة للسلم الاهلي الفلسطيني، سيما في ظل اضطرار السلطة الوطنية الفلسطينية للاعتماد على النفس الطوعي للمقدسيين للالتزام بقراراتها، وكذلك عدم قدرة اجهزتها العاملة في مجال إنفاذ القانون من النشاط والفعل بشكل رسمي في. المدينة.

إجمالا لهذه النقطة يمكن القطع بوجود حالة غير سوية مهددة للسلم الأهلي بين فلسطينيي القدس وبين السلطة الفلسطينية وهي حالة يمكن ان تنشأ عنها انفجارات في أي وقت. كما ان هذه الحالة قد زعزعت في المقابل وحدة المجتمع المقدسي الفلسطيني الداخلي بين مؤيد للسلطة ومعارض لها، حيث نشطت القوى الاسلامية المعارضة في المسجد الاقصى وكافة مساجد القدس، وقام حزب التحرير باستخدام هذه المنابر للهجوم على

السلطة والتشهير بسياساتها، هذا عوضا عن انتقاداته لحماس لمشاركتها في الانتخابات الفلسطينية والسلطة تحت الاحتلال.

ترتب عن هذا الواقع اخيرا انكفاء وتراجع للوجه الاخر للسلم الاهلي والمتعلق بالكفاح الجماعي المشترك ضد الاحتلال، ساعد على ذلك فقدان مركزية القدس في قيادة الكفاح الوطني الفلسطيني كما كان عليه الحال ايام الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني في الثمانينيّات من القرن الماضي. ونتج عن هذا التراجع في الكفاح الجماعي فقدان لبعض إنجازات السبعينيات والثمانينيات، فالمؤسسات التعليمية التي تم صون المنهاج الاردني فيها بعد الاحتلال مباشرة، وطبق فيها لاحقا المنهاج الفلسطيني اصبحت اليوم عرضة لفرض المنهاج الاسرائيلي عليها، وأغلق بيت الشرق والغرفة التجارية ومؤسسات اخرى، وانتقلت أخرى إلى الضفة الغربية، وألحقت المستشفيات بالتأمين الصحي الاسرائيلي، ويصارع مستشفيات المقاصد والمطلع من اجل البقاء، ومثلهما شركة كهرباء محافظة القدس التي ترزح تحت ديون طائلة.

فقط بقيت مقاطعة المقدسيين للانتخابات البلدية الاسرائيلية، وبقيت مظاهر المقاومة المحلية والفردية المتفرقة في مواقع شتى من القدس، كما أن مؤسسة الاوقاف بقيت مستقلة عن الاحتلال، ولكنها تتعرض إلى هجمة متصاعدة من أجل تقاسم ادارة شؤون المسجد الاقصى بينها وبين سلطات الاحتلال، وذلك تحت هيمنة الأخيرة.

هذه التراجعات تزيد من التهديدات للسلم الاهلي سيما وأنها تؤجج الاحتقان الداخلي تجاه دور السلطة الوطنية في حماية مؤسسات القدس. ويزيد حالة الاحتقان تعقيدا عجز السلطة عن توفير موازنات كافية لدعم اصحاب البيوت المهددة بالهدم، وتعويض ومساعدة من تهدم منازلهم، ولدعم حماية العقارات من المصادرة، ولتنمية المجتمعات المحلية المقدسية. كما ان جزءا من الاحتقان موجه ضد العرب لعجزهم عن الإيفاء بوعود التمويل التي تطرح للقدس في القمم العربية.

هذا فيما يتعلق بالجانب القانوني والسياسي لوضع المواطنة المقدسية وأثره على السلم الأهلي الفلسطيني . ولكن ماذا عن وضعها في الجانب الاجتماعي المجتمعي، وآثار ذلك على السلم الأهلي في المدينة؟

الجوانب الأخرى للمواطنة والسلم الأهلي في القدس

فيما يتوفر كم كبير من الدراسات حول الجانب السياسي للمواطنة الفلسطينية في القدس، ودراسات اخرى حول الوضع القانوني لمواطنيها الفلسطينيين، فإن هنالك نقصا في الدراسات العينية حول دور الفواعل السياسية في تعزيز، أو تثبيط المواطنة والسلم الأهلي في القدس، كما أننا نفتقر إلى دراسة عينية وإحصائية شاملة حول حل النزاعات في القدس وأدوار الجهات المختلفة المتدخلة فيها ونسب التوجه من المواطنين إلى كل منها، ولماذا؟ وطبيعة الأحكام التي تصدرها، والعوامل التي تتحكم بذلك، واخيرا مدى إنفاذ هذه الأحكام.

ويستفحل هذا النقص لدى الانتقال الى الجوانب الأخرى للمواطنة والسلم الأهلي من اجتماعية ومجتمعية، وثقافية فكرية، واقتصادية، حيث نجد الكثير من الدراسات العامة حول بنية المجتمع العربي والفلسطيني اجتماعيا وثقافيا، فيما نفتقر بشدة الى الدراسات العينية . إذ لا يكفي مثلا ان نعمم ان العنف المدرسي يمثل عاملا مهددا للسلم الأهلي، بدون ان يتبع ذلك دراسة عينية تبين مسار العنف في المدارس وتغيراته عبر سنوات عديدة والاثار التي يتركها بشكل ملموس على السلم الأهلي.

وفي دراسة استهلالية كهذه عن المواطنة والسلم الاهلي يمكن الاشارة إلى هذه الثغرات، والدعوة إلى ردمها من خلال تشكيل فريق يشمل تخصصات متعددة يطلق مشروعا بحثيا متعدد الاتجاهات بشأن المواطنة والسلم الأهلي في القدس.

وفي الجانب الاجتماعي- المجتمعي للسلم الأهلي والمواطنة في القدس، يمكن الإشارة إلى درجة عالية من الانتماء الوطني لدى المقدسيين يقابله انقسامات مجتمعية على شتى المستويات الإرثية وما بعد الإرثية سابقة الذكر، وهو بهذا لا يختلف عن عموم المجتمع العربي كما وصفته الدراسات الرائدة لحليم بركات وهشام شرابي على سبيل المثال.

وعلى هذه الحالة العامة، يمكن ظواهر خاصة فيما يتعلق بالقدس، لعل منها:

اولا: الميل إلى محاكاة المستعمر الاسرائيلي في مظاهر السلوك وطريقة

التفكير واللباس عند شريحة من المجتمع المقدسي، وذلك كما اشارت له الباحثة أليز أغارزيان (٢٠١٠). وهو أمر ناشئ برأيها عن انشطار الهوية عند الفلسطينيين المقدسيين. ولعل هذا الموضوع المتعلق بالتشوهات التي طرأت على هوية المقدسيين بعد ٥٠ عاما من الاحتلال تحتاج منا الى فحص معمق من اجل تحديد البرامج الملائمة لمعالجتها.

ثانيا: فقدان القدس للقيادة الوطنية العامة بعد وفاة فيصل الحسيني عام ٢٠٠١، حيث اتجهت القيادة الفلسطينية نحو المحلية. وبكلمات اخرى حلت القيادات المحلية مكان القيادة العامة للقدس. فهل يمثل هذا التطور تطورا إيجابيا نحو المزيد من المشاركة في مسؤوليات المواطنة؟ أم العكس؟

ربما يكون الجواب إيجابيا على هذا السؤال لو تشكلت شبكة من القيادات المحلية لمعالجة قضايا القدس الكلية معا. ولكن في غياب هذه الشبكة اصبح التوجه نحو المحلية انكفاءً، وشرذمة، وإضاعة للبوصلة العامة، ونشأ في هذا الاطار ما أطلقت عليةوصف" التذرير" (سالم، ٢٠٠٦).

التذرير هو حالة من أولوية " ألأنات"(جمع أنا)، على المصلحة العامة، والأنا هنا قد تكون أنا فردية، وقد تكون " أنا" موقع جغرافي ضد آخر. وهي مناقضة للفردية التي هي من مزايا المجتمع المواطني حيث الفرد مسؤول عن نفسه ومسؤول عن مجتمعه وليس فقط عن " اناه" وعائلته وعشيرته ومنطقته الجغرافية وجماعته وحزبه وطائفته.

ويزيد التذرير تعقيدا انه قد يصبح في عصر العولمة معولما ظاهرة ال(Glocalization)، كما يطلق عليها في العلوم الاجتماعية. (أي أنه يستخدم وسائل الاتصال الحديث لتعزيز سيطرته واستمراره).

ويظهر التذرير مجتمعيا بإعطاء الاولوية للأجندة المحلية (الجغرافية، أو القطاعية، أو الفئوية) على حساب الاجندة الوطنية العامة. كما يظهر في المجال الوطني إما كاستسلام وتكيِّف مع واقع الاحتلال(منطق" دبر حالك")، أو كمقاومة موجهة بمنطق الثأر، وليس انطلاقا من دافع وطني، فكري، أو قيمي، كما يجب ان تكون المقاومة المرتبطة بالمشروع النبيل للتحرر الوطني.

عجزت الأطر الجمعية القائمة عن الاستمرار بالعمل وفق الأجندة المواطنية الشاملة للمقدسيين، فلا هيئة العمل الوطني والأهلي قد تمكنت من

تعزيز العمل عليها، ولا أمانة القدس التي تكرر تعيينها من قبل الرئيس منذ عام ١٩٩٨ قد تمكنت من معالجة الأجندة التنموية الجامعة. كما ان كافة الهيئات الوطنية والرسمية الأخرى تعمل خارج القدس بفعل المنع الاسرائيلي لها من العمل داخلها، مثل اللجنة الوطنية العليا للقدس، ودائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة شؤون القدس ومحافظتها، والمؤتمر الوطني الشعبي للقدس. كما لم تتمكن هذه الهيئات من تقديم الدعم والإسناد الكافي للمجتمع المقدسي في مواجهة سياسات الاحتلال الاستيطاني الاستعماري، وتوفير الاحتياجات التنموية وغيرها.

وتبرز مظاهر التذرير في انكباب البعض على فتح مراكز مقاولات للمراكز الصحية والمدارس العاملة وفق المنهاج الاسرائيلي وغيرها. كما تبرز في زيادة النزاعات العائلية، وممارسة العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي ضد النساء والشباب، ناهيك عن تصاعد الصراعات على ملكية الأراضي، التي تباع وتشترى بالوكالات مع أدوار سلبية يمارسها سماسرة متخصصون في بيع وشراء الأراضي. كما تفشت المخدرات في بعض المواقع، وانتشرت السرقات والجرائم الأخرى. لذا لم يكن صدفة أن يشير استطلاع مركز البحوث والدراسات المسحية المشار إليه آنفاً إلى أن ٦٦ بالمئة من المقدسيين يعانون من الجريمة.

وعلى الجهة المقابلة، تحولت المقاومة إلى مقاومة محلية الطابع، سماتها الرئيسة أنها ردات فعل ولا تتسم بالاستمرارية والتواصل، كما أنها لا تراكم بإتجاه تحقيق هدف معين. من جهة هي تعكس الإستعداد للتضحية الذي لا زال موجودا من أجل الوطن، ولكنها في المقابل تأخذ طابع الانتقام والثأر في ظل سماتها المذكورة.

ثالثا: فيما يتعلق بالمجتمع المدني في القدس، فهو ايضا ليس خارج التقييم العام المتعلق بالتشرذم الذي يسم المجتمع المقدسي. ويزيد التشرذم عمقا هنا، واقع أن غالبية منظمات المجتمع المدني المقدسي غير معتمدة على ذاتها وعلى مجتمعها تمويليا، وهي بالتالي تتنافس على الدعم من مصادر التمويل العالمية، مما يجعلها غير قادرة على الاستدامة، وذات بنى هيكلية ضعيفة، وبرامج غير متواصلة وتتوقف مع توقف التمويل. وبناءً على ذلك فإن دور هذه المنظمات في تعزيز المواطنة في القدس هو دور محدود ويحتاج إلى دراسة علمية تقترح سبلا لمعالجة عثراته. هذا وقد

شهدت السنوات الاخيرة" انفجارا" في ظهور منظمات مجتمع مدني جديدة متمحورة حول الاتجاه الوطني العام، ولكنها كلها ذات برامج جزئية محدودة الأثر ولم تعوض عن إغلاق الاحتلال للمؤسسات الرئيسة الكبرى التي كانت تعمل في المدينة.

رابعا: اضافة الى ضعف البنى القيادية الوطنية، وتشرذم البنى القيادية المحلية، وضعف المجتمع المدني، هناك ايضا انقسام في فهم موضوع المواطنة سياسيا مع حزب التحرير الذي يركز على تعزيز الهوية الإسلامية العابرة والمتجاوزة للهوية الوطنية، ويرى في " المواطنة" أنها أطروحة غربية يجب رفضها شرعا، لأنها " انتماء إلى تراب تحده حدود جغرافية" كما يقول العلامة طه جابر العلواني، حيث أنها تتحدث برأيه عن" مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات والرابطة بينهم، وكذلك بينهم وبين الدولة العلمانية والدنيوية"(العلواني، ١٩٩٢، ص.١٤٧). ويرى العلواني ضرورة تبديل هذه الرابطة بأخرى سماوية ووفق مبادئ الشريعة.

مقابل هذا الطرح يرى الشيخ حسن يوسف احد قادة حماس ان المواطنة يجب ان تكون " كاملة بدون نقص لأهل الكتاب" (يوسف، 1999، ص 101). ويرى سماحة الشيخ عكرمة صبري ان الاسلام يتبنى قيم المواطنة القائمة على احترام كرامة الانسان وحرية الانسان والعدل والعلم للجميع والضرورات الخمس (العقل والدين والنفس والنسل والمال) وان لا اكراه في الدين، واحترام التعددية والتسامح وعقد الذمة (صبري، 1999، ص 177). وما يطرحه صبري هي اسس تضمن المواطنة المتساوية والسلم الاهلي فيما يوجد جدل اسلامي حول نقطته الاخيرة المتعلقة بعقد الذمة .

ويتفق الاب بيتر مدروس مع الشيخ عكرمة صبري كثيرا بتركيزه على دعوة المسيح " احب قريبك حبك لنفسك" علما بان القريب هنا يعني ليس القريب وفق رابطة الدم بل كل المجتمع (مدروس، 1999، ص 189).

تترك هذه المتغيرات الاجتماعية أثرها على الجانب الثقافي للمواطنة، حيث يسود هنا ثقافة الأنا والمجموعة الباتريمونيالية على حساب ثقافة المواطنة الجمعية، وينعكس ذلك بدوره على الموقف الثقافي والسلوك القيمي والأخلاقي تجاه الآخر قبولا به، واحتراما لمساواته بي، وحقوقه الانسانية المساوية لي، وحقه في الاختلاف معي، وتقبل هذا الاختلاف،

ثم التكامل مع الآخر من خلال العمل المشترك، بديلا للتعصب والانغلاق والتزمت والنظرة الريبية تجاه الآخر، أو استصغاره، او الحط من شأنه سيما كما يجري مع المرأة والشباب، كمواقف فكرية إقصائية ومثيرة للاحتراب داخل المجتمع.

كما تؤثر هذه القضايا على احترام القانون، والتوجه لخرقه، وأخذ الحق باليد بديلا عن التوجه للقضاء او الوساطة او التحكيم الفلسطيني. وهي كلها مظاهر انفلات مهددة للسلم الأهلي.

المواطنة والسلم الأهلي:من الإطار النظري إلى التكريس على الأرض

يرمي هذا القسم الأخير من الدراسة إلى تحقيق هدفين: الأول هو تقديم تلخيص مكثف لنتائج الدراسة، والثاني تقديم موجز لما تم من مبادرات سابقة بشأن المواطنة في فلسطين والقدس، ثم تقديم البدائل المختلفة المطروحة للتعامل مع موضوع المواطنة والسلم الأهلي في القدس كما طرحت في ندوتين خاصتين بهذه الدراسة تم عقدهما يوم ٣. نيسان ٢.١٧، 14 أيار 2017 مع تقييم اجمالي لكل منهما. وينتهي القسم باقتراح أفكار لكيفية الاستمرار في بحث هذا الموضوع بكافة تعقيداته

قدمت هذه الدراسة عرضا لتعريفات المواطنة وممارستها، حيث قدمت التعريفات المختلفة لها، بالاستناد الى تجارب تاريخية مختلفة بين أوروبا، وأمريكا(تعريف ديانا أوين المختلف)، والعالم العربي.

بعد ذلك ناقشت الدراسة تاريخ وواقع المواطنة الفلسطينية، حيث نشأت بعد انفصال فلسطين عن سوريا، وتكرست من خلال قانون الجنسية الذي اصدرته سلطات الانتداب البريطانية عام ١٩٢٥، ثم عدلته في عام ١٩٣١. وفي كلتا الحالتين فمن الواضح ان كلا من المواطنة والجنسية الفلسطينيتان قد تم إنشاؤهما في غياب الدولة، ويمثل هذا الأمر خصوصية فلسطينية حيث نشأت المواطنة والجنسية في ظل وجود الدولة في غالبية الحالات العالمية.

وفي فترة لاحقة جاء قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ليؤكد على المواطنة الفلسطينية في إطار انشاء دولة فلسطينية مستقلة، ثم تبعه قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، والذي أكد على حق المواطنين

ورشة العمل التي نظمتها مؤسسة ACT في فندق السانت جورج في القدس بتاريخ ايار 14/5/2017 بهدف عرض نتائج الدراسة، وشارك فيها عدد أوسع من الأكاديميين/ات والشباب، والمرأة، والمؤسسات، ومهنيين، ومجموعة من المهتمين بالشأن العام.

Workshop organized by ACT on 14/5/2017 at the St. George Hotel in Jerusalem to present the findings of the study. The workshop was attended by a ;arger number of academics, youth, women, organizations, professionals, as well as other concerened with the public affairs.

الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم بالعودة إلى ديارهم. كما ان جنسية هؤلاء الفلسطينيين قد بقيت محفوظة رغم اللجوء، وإذ تشير القواعد الدولية أن السلالة هي أحد طرق اكتساب الجنسية، وعليه يكون نسل أولئك اللاجئين مواطنين فلسطينيين حتى لو حرموا من العيش على ارض فلسطين.

وينطبق ما تقدم ايضا على لاجئي القدس ونازحيها ومبعديها، وكذلك من غادروها بتصريح وفقدوا هوية " الإقامة الإسرائيلية" فيها وهم في الخارج.

على أن ما هو خاص بالقدس قد نشأ بعد احتلال عام ١٩٦٧ للقدس الشرقية عام ١٩٦٧، حيث قامت دولة الاحتلال الاستيطاني الاستعماري (وباختلاف عن غزة والضفة اللتين تم اعتبارهما " كأراضٍ مدارة من قبل إسرائيل") بضم أرض القدس إليها، ولم تضم السكان الذين تعاملت معهم على أنهم" مواطنون أردنيون مقيمون في أرض اسرائيل"، وترتب عن ذلك تغييب المواطنة الفلسطينية التاريخية للمقدسيين.

على أن الدراسة، لم تتطرق فقط للأبعاد السياسية والقانونية للمواطنة الفلسطينية في القدس ودور الاحتلال في تغييبها، بل تطرقت ايضا لجوانبها الاجتماعية والمجتمعية والثقافية، وهي جوانب تنتج السلم الأهلي الفلسطيني الداخلي، كما تنتج ما يهدده - كما أشارت الدراسة. وفي هذا الإطار بينت الدراسة الحاجة الملحة إلى دراسات عينية لكافة جوانب السلم الأهلي في القدس سواء بمفهومه الضيق كحفظ للأمن والأمان، أو بمفهومه الواسع كترتيبات وبنى سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية قائمة على أسس تعزيز المواطنة وقبول الاخر والاحتفاء بالتنوع، والتصريف السلمي للمنازعات الداخلية. وقد بينت الدراسة أن بناء السلم الأهلي ضرورة مرحلية واستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها: مرحليا من أجل تعزيز التماسك الداخلي والمناعة الوطنية الضرورية من أجل مواجهة الاحتلال والحؤول دون التكيف مع إجراءاته وما يفرضه من أوضاع . واستراتيجيا من أجل بناء (من الآن) البنى التحتية القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة الفلسطينية المستقبلية القائمة على المواطنة وخطابها وقيمها، والمتسالمة داخليا، والمعززة لمناعتها الوطنية، وقوة ونوعية رأسماليها الاجتماعي والبشري.

كيف يتم ذلك؟

للإجابة على هذا السؤال نشير أولا، وبشكل سريع إلى المبادرات السابقة

لتعزيز المواطنة والسلم الأهلي في فلسطين ومنها القدس، حيث شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي مئات المشاريع التي نفذتها منظمات المجتمع المدني لتعليم وتدريب الشباب والمعلمين والأجهزة الأمنية على مفاهيم الديمقراطية والمواطنة وحقوقها بالاستناد إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بالسلم الأهلي فقد ظهرت مشاريع متعلقة به بشكل خاص منذ عام ٢٠٠٧، وذلك في ضوء الاقتتال الذي جرى في قطاع غزة مؤديا إلى سيطرة حماس على القطاع، حيث نشأت في حينه " اللجنة الوطنية للسلم الأهلي"، وبعدها بعام اطلق مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مشروعا للسلم الأهلي يتضمن التعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية من جهة وبين العشائر ومنظمات المجتمع المدني من جهة اخرى. وبعدها توالت مشاريع السلم الأهلي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قيام مؤسسة REFORM بالشراكة مع مؤسسة ACT، ومركز شمس، ومؤسسة مفتاح، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بتأسيس الائتلاف المدني لتعزيز السلم الاهلي وسيادة القانون في فلسطين، كتوصية عن مؤتمر تعزيز السلم الاهلي وسيادة القانون الذي نظمته المؤسسات الشريكة وإضافة لهذه المؤسسات التي نشطت في مشاريع مختلفة بشأن السلم الأهلي كما تفيد المعلومات الواردة في صفحاتها الإلكترونية هنالك ايضا مؤسسات اخرى نفذت مشاريع للسلم الأهلي مثل مركز بانوراما، مؤسسة تعاون لحل النزاعات، والمركز الفلسطيني الديمقراطية وحل النزاعات، ومؤسسات الأخرى.

ما يلفت الإنتباه في كافة هذه الأنشطة أنها ذات طابع قصير المدى وغير مستدام، كما ان نتائجها عامة وغير محددة بشكل كاف. وجاء تشكيل اللجنة الوطنية للسلم الأهلي عام ٢٠٠٧ كرد فعل على اقتتال غزة الدموي حينذاك، إلا ان اللجنة لم تدم طويلا حيث تفككت سريعا بعد ان توقف نزيف الدم.

مع ذلك يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى التجربة الناجحة لمحافظة الخليل، حيث تم إنجاز " الخطة الاستراتيجية للسلم الأهلي " عام ٢٠١١، وتم تحديثها لاحقا، كما تم اصدار " وثيقة السلم الأهلي"، ومجلة " السلم الأهلي" الوحيدة من نوعها في فلسطين، وتشكل " مجلس السلم الأهلي" والذي يتبع له لجان متخصصة يشارك بها زهاء أربعمائة شخص. وتوصي هذه

الدراسة بتفحص تفاصيل هذه التجربة والاستفادة منها في اي عمل مستدام لتعزيز السلم الأهلي في القدس، كما توصي بدراسة تجربتي الجولان المحتل، وفلسطينيي ١٩٤٨ في الحفاظ على مواطنتهم والتعلم منها لعملنا القادم في القدس، وأخيرا في هذا المجال توصي الدراسة بمراجعة شاملة لتجربة لجان الإصلاح والقضاء العشائري والقضاء الشرعي ومؤسسات الوساطة والتحكيم، والأجهزة الأمنية والقوى الوطنية في حل النزاعات وحماية السلم الأهلي في القدس، وذلك من اجل بناء الخطط المستقبلية على هذا الأساس

في الرؤية المستقبلية بشأن المواطنة والسلم الأهلي في القدس تبرز مدرستان أساسيتان، وذلك رغم اختلاف وتنوع الألوان الفكرية والسياسية في المدينة: المدرسة الأولى ترى انه من المُلِح العمل على السلم الأهلي والمناعة الوطنية مع تأجيل موضوع المواطنة وقضاياها إلى ما بعد انهاء الاحتلال، وسنسميه اختصاراً مدرسة السلم الأهلي وإرجاء المواطنة".

أما المدرسة الثانية فترى أن استدامة السلم الأهلي أمر غير ممكن التحقق بدون المواطنة وخطابها وقيمها، وسنسميها اختصارا" مدرسة المواطنة وخطابها وقيمها" .

يستند الاختلاف بين المدرستين إلى الطابع الملح للسلم الأهلي سيما عندما يكون هنالك اقتتال وتشرذم وتناقضات مدمرة للكيان الاجتماعي .

وترى مدرسة السلم الأهلي في حدها الأدنى أن المواطنة هي موضوع تربية بعيدة المدى، أما السلم الأهلي فهو موضوع يحتاج إلى تدخلات فورية وعاجلة. أما بحدها الأعلى فهي ترى أن المواطنة ممكنة فقط بعد إقامة الدولة، ولذا يكون مفضلا تأجيل الحديث عنها إلى ذلك الحين، فيما يصار في مرحلة الاحتلال العمل على انتاج وثيقة مقدسية، سماها بعض المشاركين في الندوة الأولى لهذه الدراسة باسم " ميثاق وطني اخلاقي يتضمن الثوابت"، وسماها آخرون باسم " قانون مدني مقدسي". وأجمع القائلون بهذا الطرح على ضرورة فرز مرجعية لمتابعة الالتزام بهذه الوثيقة وتطبيقها، كأن تكون الهيئة الإسلامية العليا، أو شبكة عامة تضم كل الشبكات القطاعية والجغرافية والفئوية الموجودة في المدينة.

في المقابل ترى مدرسة المواطنة أن العمل على تعزيز المواطنة ضروري من أجل تطوير السلم الأهلي الفوري، والمشاركة الضرورية من أجل النجاح في عملية التحرر الوطني من الاحتلال، كما انها ضرورية من أجل البناء للمستقبل منذ الآن، أي أنها رافعة للعمل على القضايا المرحلية والقضايا البعيدة المدى في آن معا، وبلغة اخرى العمل على قضايا التحرر الوطني والبناء الوطني في ذات الوقت، أي المزج بين العمل لحاضرنا والعمل لمستقبلنا كرزمة واحدة.

تنتقد المدرسة الثانية، المدرسة الأولى في عدة نقاط، لعل أولها أن المدرسة

الأولى تنظر إلى المواطنة وكأنها هي العلاقة مع الدولة فقط، فيما تهمل ان هنالك قضايا سياسية واجتماعية وقانونية للمواطنة يمكن العمل عليها حتى ونحن تحت الاحتلال من اجل تحقيق الانتصار عليه من جهة، ومن أجل التأسيس لمستقبلنا في ذات الوقت.

أما ثاني نقاط النقد فتتعلق برؤية المدرسة الثانية للترابط الوثيق بين المواطنة والسلم الأهلي، فممارسة السلم الأهلي هي ممارسة مواطن تجاوز كل الانقسامات التي تفرق بين المواطنين، والتي تثير الاحتراب كالانقسامات العشائرية والجهوية والطائفية والفئوية والزبائنية.

ويترتب عن هذا النقد الثاني نقد ثالث، وهو أن مفهوم المدرسة الأولى للسلم الأهلي قد يكون مفهوما ضيقا، يرمي إلى معالجة المشكلات والتوترات التي تحصل أولا بأول بدون أن يربط ذلك برؤية تعمل لاستدامة السلم الأهلي من خلال بناء قبول الآخر والتنوع وراء كل الانقسامات المذكورة المسببة لحالة فقدان السلم الاهلي.

أما النقد الرابع من المدرسة الثانية للمدرسة الاولى فيتعلق بموضوع المشاركة الشعبية الذي تهمله المدرسة الأولى وذلك بتركيزها على تشكيل المرجعية من نخبة محددة تقوم بالقيادة والضبط من فوق، وذلك بديلا عن الآليات الديمقراطية التشاركية لفرز مرجعيات منتخبة أو مجمع عليها في المستويات المختلفة ومن ثم ايجاد جسم تنسيقي أعلى بين هذه المرجعيات.

يترتب خامسا عن كل هذه الانتقادات أن المدرسة الأولى قد تهمل خطاب المواطنة والترويج لقيمها، مقابل تركيزها البحت على ما يبرز من مشكلات للسلم الأهلي ومعالجتها أولا بأول من قبل المرجعية.

يظهر مما تتقدم، أننا لا نملك إمكانية الفصل بين المواطنة والسلم الأهلي، فهما موضوعان متداخلان داخليا، ولا انفصام بينهما سواء في العمل من أجل التحرر الوطني، أو من أجل البناء الوطني في مواجهة المشروع الاستعماري الاستيطاني وبجمع هذين البرنامجين معا، وما يمكن أن ينتج عنه اتجاهات للعمل عليهما بالمشاركة المجتمعية الفاعلة وتجاوز أزمة التشرذم والتصارع، وبناء مجتمع يجمعه رفض الاحتلال، ونبذ الاقتتال الداخلي، مجتمع، يختلف لكنه لا يفترق، مجتمع، لا يُقصي ولا يُكَفِّر ولا يُخَوِّن.

النتائج والتوصيات:

على المستوى القانوني

فيما هنالك حاجة إلى دراسة قانونية شاملة ومعمقة بالمشاركة مع المؤسسة الرسمية الفلسطينية حول سبل وآليات العمل لسريان القانون الفلسطيني على القدس الشرقية ومواطنيها الفلسطينيين في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19 لعام 2012 والقاضي بالاعتراف بفلسطين كدولة، والمؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فإنه يمكن حتى ذلك الحين تطوير الوسائل البديلة عن اللجوء للقضاء الإسرائيلي لحل النزاعات وحفظ السلم الأهلي، مثل التحكيم والوساطة والتوفيق، وتعزيز القضاء العشائري والشرعي، وتطوير الاليات التي تسمح بتعزيز مشاركة الشباب والمرأة كوسطاء ومحكمين، والاليات المتعلقة بتنفيذ قرارات كل أولئك بالتعاون مع الأجهزة القضائية والحكومية الفلسطينية، وبالتعاون مع الهيئات واللجان الوطنية والشعبية الموجودة في المدينة المحتلة.

إضافة إلى الاستمرار في جعل موضوع المواطنة مدخلا للدفاع عن حقوق المقدسيين ضد سحب الإقامات ومصادرة الاراضي، واستملاكها، وهدم المنازل وغيرها من الحقوق. إضافة إلى برامج تعزيز علاقة الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والوطن(علاقة الانتماء سلوكا وممارسة)

على المستوى السياسي

العمل على تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار على مختلف المستويات، وتعزيز الكفاح بالمشاركة ضد الاحتلال، كما وتعزيز التواصل بين المقدسيين وبين لاجئي ونازحي القدس في الخارج، وتعزيز صلة القدس والمقدسيين بفلسطين، وتشكيل الحركات الشعبية لتعزيز المواطنة ومكافحة الانقسام. كل ذلك بما يسهم في تعزيز المناعة الوطنية مفهوما وتطبيقا.

على المستوى الاجتماعي

وحيث أن المواطنة هي عضوية اجتماعية، وعضوية في مجتمع محلي يرزح تحت الاحتلال ، فإن من الواجب صون حقوق المواطن وواجباته المجتمعية بالمشاركة في التنمية المبنية على المجتمع المحلي، ونبذ الفردية وتعزيز العمل الجماعي، والدفاع عن وحماية حقوق المرأة والأطفال والفئات المهمشة، وإبراز دور الشباب الهام في البناء المجتمعي، وتعزيز الحوار المجتمعي بين الأديان بالتركيز على دور المسجد والكنيسة في تقوية التماسك الاجتماعي ووحدة الصف في المواجهة مع الاحتلال، جنبا الى جنب مع تعزيز الحوار بين كافة الأطياف الفكرية والسياسية والاجتماعية، ومكافحة التشققات والتشرذمات ما قبل المواطنية خاصة الجهوية والطائفية والعشائرية والفئوية والزبائنية، ومظاهر الجريمة، والسرقة والتعديات على الاراضي والأملاك، وانتشار المخدرات، وتعزيز العمل التطوعي والمشاركة الفعالة في قضايا الشأن العام.

على المستوى الاقتصادي

يعتبر الفقر أحد أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة وانتشارها، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية المتردية التي تعيشها المدينة المحتلة، إلا أن إسهام القطاع الخاص الوطني الفلسطيني بالمشاركة والتضامن من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، يمكن أن يساهم إلى حد كبير في تعزيز الحماية والتنمية الاجتماعية. كما أن مقتضيات الواقع الاقتصادي- الاجتماعي في المدينة المحتلة يستوجب التفكير في مبادرات نوعية تساهم في الحماية والتنمية الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للمقدسيين بعيداً عن سوق العمل الإسرائيلي، ويمكن في هذا المجال اقتراح التعاونيات كأحد البدائل والحلول.

على المستوى الفكري والثقافي

تحتل التربية على المواطنة وقيمها وخطابها (مثل المشاركة، التعاون، التسامح، التضامن، المساندة، التطوع...) حيزا هاما لتعزيز القبول بالآخر مساواة واحتراما وقبولًا للحق في الاختلاف والاحتفاء بالتنوع. مع أهمية

التركيز على الأطفال والشباب، ويمكن اقتراح مبادرات طلابية تتعلق بالوساطة المدرسية والجامعية، وإكساب الأطفال والشباب مهارات حل وتصريف الخلافات قبل تفاقمها ووصولها إلى نزاعات، مما يساهم في تحضير جيل يملك الإيمان بقيم المواطنة والوعي حول أهمية حل النزاعات. في هذا الاطار هنالك ايضا حيّز مهم للبحث بجانبه التاريخي وكذلك فيما يتعلق بقضاياه الراهنة، ففي الجانب التاريخي يمكن تعزيز البحث للكشف عن رواد ورائدات فكر المواطنة في فلسطين وهم كثيرون كخليل السكاكيني ومحمد إسعاف النشاسيبي، وأسمى طوبي، ومي زيادة، وعنبرة سلام الخالدي، وغيرهم/ن. وفيما يتعلق بالقضايا الراهنة يمكن فتح المجال أمام دراسات عينية عن واقع المواطنة والسلم الأهلي بمختلف جوانبهما في القدس كما ورد سابقاً، كما يمكن دراسة تجارب فلسطينيي 1948، وسوريي الجولان والتعلم منها في مجال حماية المواطنة وحفظها.

على المستوى الإعلامي

يعتبر الإعلام أحد أهم الروافع لتعزيز قيم المواطنة والسلم الأهلي، ويكون ذلك بالترويج للمواطنة وحقوقها وواجباتها والسلم الاهلي، وتطوير برامج مكتوبة ومقروءة ومسموعة بهذا الشأن، والتركيز على وسائل التواصل الاجتماعي كوسائل أعلام مجتمعي جديد ومسيطر.

بهذا وغيره يمكن الانتقال من الإطار النظري إلى تكريس المواطنة والسلم الأهلي في القدس الشرقية. وفي هذا الاطار نبني على واقع ايجابي هام، وهو ان القدس الشرقية لم تشهد اقتتالا فلسطينيا- فلسطينا كما حصل في غزة ومناطق من الضفة سواء أثناء فترة الاحتلال أو بعد جلائه الجزئي، وهذه ميزة للقدس لابد من نقلها إلى المدن الأخرى.

بقي القول اخيرا أن هذه الدراسة قد حصرت نفسها بالقدس، وتركت لدراسة اخرى أن تعالج آفاق المواطنة والسلم الاهلي في الضفة وغزة بالعلاقة مع التسوية السياسية أو انعدامها، وبالمآلات المستقبلية للمشروع الاستعماري الاستيطاني والآثار التي ستترتب عن كل ذلك على المواطنة والسلم الأهلي في القدس.

المراجع

اللغة العربية

- أغارزيان، أليز(٢٠١٠)، " المقدسيون وانشطار الهوية: من وحي فرانز فانون". مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٢١: عدد ٨٢، ص. ٨٠-٨٧.
- بانفيلد، إدوارد وآخرون(١٩٩٤)، السلوك الحضاري والمواطنة، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع.
- بوبر، مارتن(٢٠١٠)، انا وانت. دمشق: معابر للنشر.
- التويجري، عبد العزيز(٢٧ آذار ٢٠١٤)، " عن تعزيز السلم الأهلي"، جريدة الحياة.
- حلبي، أسامة(١٩٩٧)، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- خلة، كامل محمود(١٩٨٢)، فلسطين والانتداب البريطاني: ١٩٢٢-١٩٣٩. طرابلس(ليبيا): المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.
- ديفيس، أوري(١٩٩٦)،" عبري أم يهودي؟"، مجلة الاشتراكية الجديدة. ص ٥٣-٧٠.
- زيداني، سعيد(١٩٩٠)، " اطلالة على الديمقراطية الليبرالية"، مجلة المستقبل العربي، سنة ١٣: عدد ١٣٥.
- زيداني، سعيد(١٩٩٣) " المدرسة الليبرالية والديمقراطية" في: مقدمة في الديمقراطية. القدس : مركز بانوراما(المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة).
- زيداني، سعيد(١٩٩٤)، " المسألة الديمقراطية والتصورات المتنافسان للدولة الحديثة"، في وقائع مؤتمر بانوراما الاول حول الديمقراطية- القدس .
- هاندل، آريئيل(٢٠١٢)، " أين، وإلى اين، ومتى في الأرض المحتلة؟: مقدمة لجغرافيا الكارثة". في حنفي ساري وآخرين، سلطة الإقصاء الشامل:

تشريح الحكم العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص٢٠٩-٢٧٠.

- سالم، وليد(ربيع ١٩٩٧)، "المواطنة في فلسطين: مشكلات المفهوم والإطار"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنه الرابعه: العدد الرابع عشر. ص٦-٣١.
- سالم، وليد(صيف ١٩٩٨)، "قضية اللاجئين من منظور المواطنة"، مجلة شؤون تنموية، المجلد السابع: العددين الأول والثاني.
- سالم، وليد (٢٠٠٩)، التربية المدنية وتعزيز القيم المدنية لدى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس. دراسة مقدمة لدار الندوة الدولية : بيت لحم.
- سالم، وليد. والرطروط ايمان(٢٠١٠)، دليل مواطنتي: دليل الشباب لمواطنة فاعلة في فلسطين. القدس: مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع.
- سلامه،خولة توفيق(٢٠١٢-٢٠١٣)، الهوية ومواطنة المرأة المقدسية : واقع وآفاق.(رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بيرزيت). fada.berzeit.edu
- الشوربجي، منار(١٩٩٦)، الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق. رام الله: مواطن.
- صبري، عكرمة(1999) " النظرة الاسلامية للاخر" في حمامي جميل حول العلاقة الاسلامية المسيحية في فلسطين، القدس: جميعة باسيا .
- القاسم، انيس(شتاء ١٩٩٧)، " حول الجنسية الفلسطينية"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الرابعة : عدد١٣ ، ص ٢١٢-٢١٨.
- عبد العاطي، صلاح، " السلم الأهلي ونبذ العنف في القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق المواطنين". Home.birzeit.edu
- عفيفي، محي الدين(2014)، " المواطنة والتعايش السلمي في منظور الاسلام" . في الطيب احمد من اعمال مؤتمر الازهر العالمي لمواجهة التطرف والارهاب، القاهرة : الازهر الشريف.
- العلواني، طه جابر(١٩٩٢)، "المواطنة في المجتمع الاسلامي". مجلة قراءات سياسية، عددا: سنة٣، ص، ١٤٧-١٦٢.

- قفيشة معتز(...٢)، حول الجنسية الفلسطينية. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان .
- لاتندرس، آن(١٩٩٥)، المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٤. القدس: باسيا، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- مدروس، بيتر(1999) " نظرة المسيحين للآخرين" " في حمامي جميل حول العلاقة الاسلامية المسيحية في فلسطين، القدس: جميعة باسيا .
- مركز دراسات الوحدة العربية(١٩٨٦)، تطور الفكر القومي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية(٢.١٦)، " من بحاجة للأمن؟: استطلاع رأي بين فلسطينيي مناطق ب و ج في الخليل وأحياء القدس". رام الله.
- معلوف، امين(١٩٩٩)، الهويات القاتلة، بيروت: دار الفارابي.
- مواطن(المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)(١٩٩٤)، المواطنة: سلسلة مبادئ الديمقراطية. رام الله.
- نسيبة، سري(١٩٩٦)، " الحزب السياسي والديمقراطية". في مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أزمة الحزب السياسي الفلسطيني. رام الله، ص.١٣١-١٤٦.
- وثيقة الوئام المدني، وميثاق السلم والمصالحة في الجزائر، startimes.com
- يوسف، حسن(1999) " المواطنة في الدولة المسلمة" " في حمامي جميل حول العلاقة الاسلامية المسيحية في فلسطين، القدس: جمعية باسيا .
- اليونسكو(.١٩٩)، " اعلان مبادئ بشأن التسامح".

English Resources

- Anderson,Benedict(1991), Imagined Communities. London: Verso.
- Center for Civic Education(2001), Civic Education. Los Angeles.
- Eriksen, Thomas(1993), Ethnicity and Nationalism. London: Pluto Press.
- Khalidi, Rashid(1997), Palestinian Identity. New York: Columbia University Press.
- Korany Bahjat(2013), " The Middle East since the Cold War" In: Fawcett, Louise, The International Relations of the Middle East. Oxford University Press.
- Margalit, Meir(2006), Discrimination in the heart of the city. Jerusalem: The International Peace and Cooperation Center.
- Owen, Diana(2004), "Citizenship, identity and civic education in the United States". Civiced.org
- Roy, Sara(2016), Gaza Strip: The Political Economy of De-development. The Institute of Palestine Studies(3rd edition).
- Salem, Walid(2006), Externalization versus internalization: Palestinian Jerusalemites adaptations with an internal occupation". Barcelona: The Center for Contemporary Culture.
- Salem, Walid(2017), "Citizenship in Jerusalem"(Forthcoming).

Other electronic resources

- The Palestinian Independent Commission of Human Rights: ichr.ps
- UN.org.

and young people. It can be doable to propose student mediation initiatives at schools and universities, and to empower children and young people with the skills to resolve differences before they escalate into conflicts. This would contribute to preparing a generation with faith in the values of citizenship and awareness about the importance of conflict resolution. In this context, there is also room for qualitative research on the historical aspect as well as the young generations' current issues and concerns. Regarding the historical aspect, research can be conducted to highlight Palestinian male and female pioneers in the ideology of citizenship such as Khalil Al-Sakakini, Muhammad Is'af Al-Nashashibi, Asma Toubi, May Ziadeh, Anbara Salam al-Khalidi and others. As for the current issues and concerns, it is possible to open the door for in-kind studies on the reality of citizenship and civil peace in Jerusalem as we suggested before. It is also feasible to examine the experiences of the1948 Palestinians and the Syrians in the Golan Heights and to learn from them about protecting and preserving citizenship.

At the media level

Media is considered one of the most important levers to enhance and promote the values, rights and duties of citizenship and civil peace. This promotion of citizenship and civil peace can also be achieved through printed, written and broadcast media programs, with emphasis on social media as a new and dominant means of mass media. Through these and other means, it becomes possible to shift from the theoretical context into actual practice of citizenship and civil peace in East Jerusalem. Within this framework, we can build on the important positive reality, especially that East Jerusalem has not witnessed any Palestinian-Palestinian conflict similar to that in Gaza and other parts of the West Bank during the occupation or post the partial withdrawal. This is considered gain for Jerusalem and a real model that other cities should follow.

To conclude, this survey merely focuses on the city of Jerusalem and leaves it to other studies to address the prospects of citizenship and civil peace in the West Bank and Gaza in relation with the existing or non-existing political reconciliation and the effect of the settler colonial project on citizenship and civil peace in Jerusalem.

all levels, to strengthen the resistance by means of involvement in actions exposing the occupation and to enhance the communication between the Jerusalemites and those who are displaced in and outside Jerusalem, in addition to strengthening the ties between Jerusalem and the entire homeland. Formation of popular movements to promote citizenship and to end the division would also contribute to augmenting the national immunity in concept and practice.

At the social level:

Since citizenship is a form of membership in the local community that is under occupation since 50 years, it becomes a duty to protect and maintain the citizen's social rights and duties by engaging them in the local community development. Thus, discarding individual interests while enhancing collective work, defending and protecting the rights of women, children and marginalized groups, highlighting the vital role of youth in the community, promoting community dialogue among religions with emphasis on the role of the mosque and church in strengthening social coherence and unity against the occupation, are all critical aspects alongside the intensification of dialogue among the various ideological, political and social spectra. It is also important to reject pre-citizenship cleavages and fragmentations; mainly the regional, factional, sectarian, tribal, clannish and clientele, and to combat manifestations of crime, theft and encroachments on land and property and the spread of drugs, whilst promoting volunteerism and active participation in public affairs.

At the economic level:

Poverty leads to the proliferation of crime. Despite the deteriorating economic conditions facing the occupied city, the engagement of the national Palestinian private sector in the social responsibility programs supports to a large extent the enhancement of protection and community development. It also provides job opportunities for the Jerusalemites away from the Israeli labor market. In this regard, cooperatives may serve as an alternative solution.

At the intellectual and cultural levels:

The education on the culture and values of citizenship (such as participation, cooperation, tolerance, solidarity, support, volunteerin g ...) are important to promoting tolerance, acceptance, respecting the right to be different, celebrating diversity and emphasizing the importance of focusing on children

In its final section, the study alludes to the different civil peace promotion initiatives that lack sustainability and continuity, calling for the transition from merely initiatives into practice on the ground. The study suggests that the key for such transition is the establishment of a holistic participatory approach that comprises political, social, legal, cultural, and media levels, combined with the development of a research and policy development agenda and action programs for the development of citizenship and civil peace in the city as two vital cranes to leverage the success of the national liberation project against the settler colonial occupation on the one hand, and the national building of the independent Palestinian State as a citizenship state, where civil peace that is based on the dissemination and assimilation of citizenship values prevails.

Conclusions and recommendation

At the legal level:

Whereas there is a need for a profound comprehensive legal study that involves the official Palestinian institutions, on the means and mechanisms of Palestinian law enforcement in East Jerusalem and its Palestinian citizens, and in light of the UN General Assembly Resolution 19 / 67 of the year 2012 recognizing Palestine as a state and the Palestinian people's right to self determination, until then, it becomes possible to develop alternative means to replace recourse to the Israeli judicial system in solving disputes and maintaining civil peace. Such means may include arbitration, mediation, conciliation, strengthening the tribal and Shari'a judicature, and developing other mechanisms that allow for the promotion of female engagement as mediators and arbitrators, in addition to mechanisms of implementation of all resolutions, in collaboration with the Palestinian government and judicial agencies and the national and popular committees in the occupied city.

Moreover, it is useful to employ the citizenship issue as an approach to defend the rights of Jerusalemites against the revocation of residency, confiscation and appropriation of land, house demolition and other violated rights. Also, programs to enhance the mutual relationship of the rights and duties of both the citizens and the state are also vital.

At the political level:

Action must be taken to enhance public participation in decision making at

Palestinian population groups aiming to divide the Palestinian people and to deny their citizenship in their homeland.

The study also analyzes the situation of civil peace in Palestine, the impact of the Settler colonial project and the Palestinian internal fragmentations on it. It analyzes as well some of the aspects of the absence of civil peace in Palestine; such as the conflicts between the factions, tribes and the different geographic affinities.

In regard to Jerusalem, the study provides a review of citizenship issues in the city, starting with the Israeli Definition of the Palestinians' status in the city, which considers them as "Jordanian citizens residing permanently in Israel". By that, the occupation has separated the people (who were considered Jordanians) from the land of Jerusalem (which was annexed to Israel). Such policies were followed by processes of ethnic cleansing, Judaization of the land, Israelization of the institutions while placing those who did not leave the city and remained in their different communities, in a political, administrative, social and economic isolation and closure on one hand, and isolating them from the other parts of Palestine on the other. The latest closure, which is still in effect since 1993, was imposed to separate between East Jerusalem, and the West Bank and the Gaza Strip.

After this review, the study discusses the projections of the status of citizenship in East Jerusalem with respect to civil peace. These include, on one hand, the problems of civil peace faced by the Palestinians of East Jerusalem against the Palestinian National Authority (PNA) due to the ongoing postponement of the Jerusalem issue in the negotiations and the PNA's inability to place East Jerusalem under its direct jurisdiction.

In addition, another identity-related division has taken place alongside other social aspects such as the distortion of the national identity and the different social fragmentations resulting in worse tensions and conflicts; add to that the growing atomization of giving the priority to "every-man-for-himself doctrine" verses the overriding public interest and at the expense of individual and collective interests. The civil society has also been fragmented with the decline of the role of national leaderships and political actors in solving issues of Jerusalem and its citizens.

Finally the study also analyzes the inefficiency of the national and political leadership in solving the problems that threaten civil peace in East Jerusalem and their failure to settle the conflicts among citizens.

Executive Summary

This is a conceptual study that aims to review the realities of citizenship and civil peace; their problems and potentials in East Jerusalem under settler colonial occupation, the absence of the Palestinian State authority on the ground and the realities of refuge and fragmentation of the Palestinian people.

The Study starts with a brief review of the concept of citizenship and its political, social, legal and national aspects, comparing this concept with the situations of the human being, the citizenship and the residency. . It also distinguishes clearly between citizenship and nationality, nationalism and identity, and finally for this part, it provides a comparison between the concepts and the applications of citizenship in both the Western and the Arab-Islamic worlds.

In the next part, the study analyzes the relationship between citizenship and civil peace. The study argues that the prevalence of civil peace is an automatic result of the prevalence of the citizenship values such as tolerance, accepting the other and respecting the other's right to be different, recognizing and celebrating diversity and on top of that, the agreement to use peaceful solutions in settling conflicts between citizens. As such, civil peace will require transcending the pre-citizenship fragmentations including the clannish, tribal, denominational, clientele and sectarian cleavages, besides those that are based on different geographic affinities.

Moreover, the study discusses the difference between the narrow concept of civil peace that focuses on ending violence and the broader concept of connecting it to the promotion of citizenship values as a basis to establish a sustainable civil peace.

Prior to providing a detailed analysis of citizenship and civil peace in East Jerusalem, the study addresses the status of these two components in Palestine, confirming that citizenship in Palestine is a historical one that was emphasized by the Nationality Law issued during the British Mandatory period in Palestine in 1925, and the 1931 amendments to this Law, which was later stated in the UN General Assembly resolutions 194 of 1948, stressing the right of return to those citizens who left their country and became refugees and wanted to return to their homeland. This Resolution is still valid until today.

This section also analyzes the different Israeli policies aimed at the dissolution of the Palestinian citizenship while putting it in an abstention. Also, it refers to the different Definitions that the 1967 Israeli occupation gave to the different

Table of contents

Executive Summary	1
Conclusions and recommendation	3
• At the legal level:	3
• At the political level:	3
• At the social level:	4
• At the economic level:	4
• At the intellectual and cultural levels:	4
• At the media level	5
Resources	6

Citizenship and Civil Peace in East Jerusalem

Problems and Potentials under Occupation, Statelessness, Fragmentation and the Issue of Refugees

Walid Salem

All rights reserved

February 2018

Issued by

ACT for Alternative Dispute Resolution & Studies

Jerusalem- Beit Hanina – Al-Hirbawi Blg. (972) 2 6507170

e-mail: act.adr.studies@gmail.com

www.actadr.ps

Editing Linguistic: Dr. Rania Filfil Almbaid

Translation of the executive summary from Arabic to English: Haifa Siam

Cover photo: " Bab Hutta "

By Palestinian artist Taleb Dweik

Citizenship and Civil Peace in East Jerusalem

Problems and Potentials under Occupation, Statelessness, Fragmentation and the Issue of Refugees

By : Walid Salem

Ph.D candidate on International Relations:
Near East University
Author, Researcher, and Director of the Center for Democracy and Community Development in East Jerusalem

For Alternative Dispute Resolution and Studies

Citizenship and Civil Peace in East Jerusalem

Problems and Potentials under Occupation,Statelessness, Fragmentation and the Issue of Refugees

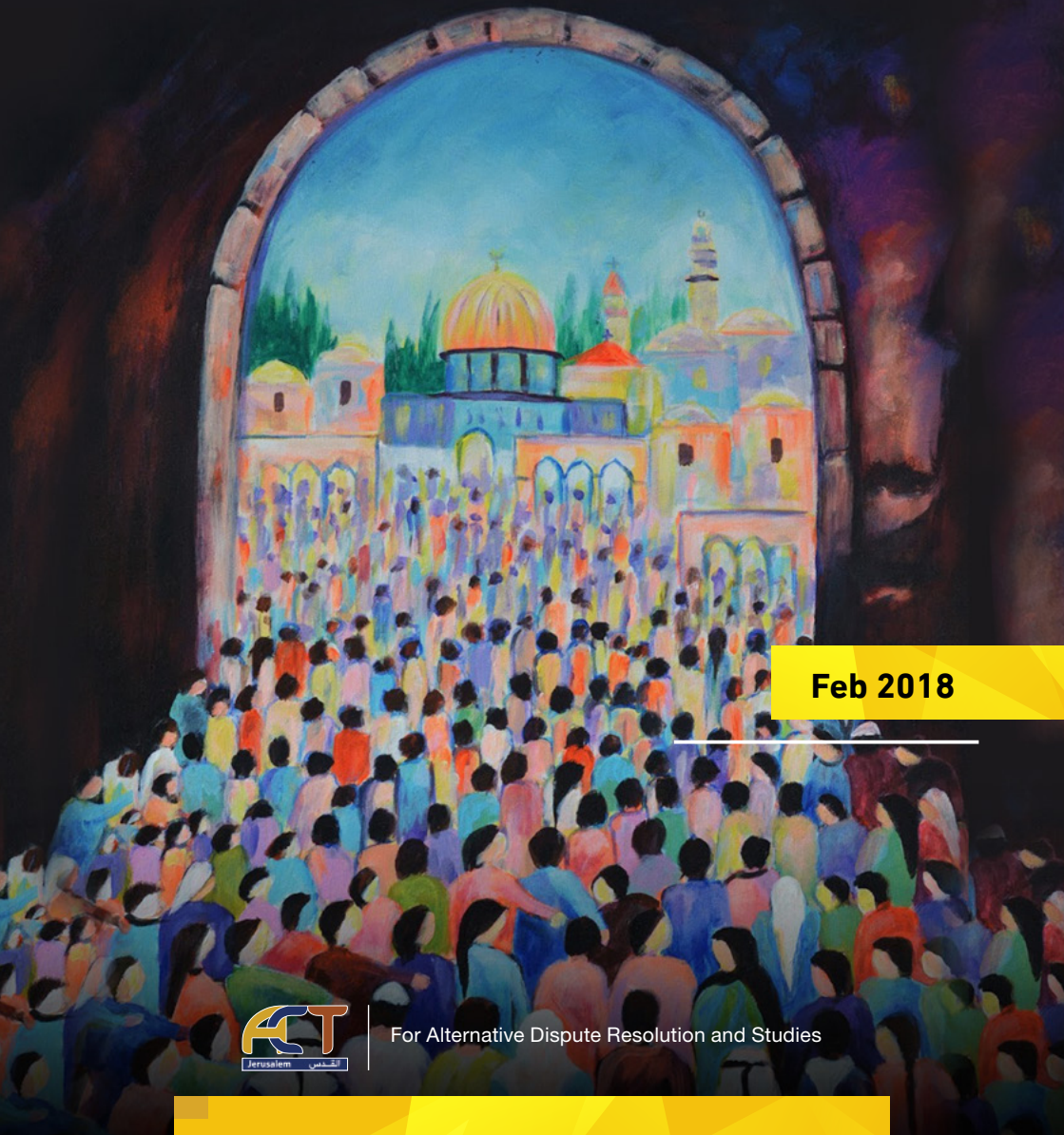

Feb 2018

ACT Jerusalem القدس

For Alternative Dispute Resolution and Studies